مصنفات الشيخ المفيد

(المتوفى ٤١٣ هـ)

٩





الحكايات

المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد

الحكايات

في مخالفات المعتزلة من العدلية
والفرق بينهم وبين الشيعة الإمامية

من أمالي

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

عرض ورواية

السيد الشريف المرتضى
علي بن الحسين بن موسى
أبي القاسم، الموسوي، البغدادي
(٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)

تحقيق وتوثيق

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

الكتاب: الحكايات
المؤلف: الشيخ المفيد (ره)
المحقّق: السيد محمد رضا الحسيني
الطبعة: الأُولى
التاريخ: ١٤١٣ هـ
الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
المطبعة: مهر
صفّ الحروف: كامبوست الحوراء (ع) - قم
الكمّية: ٢٠٠٠
السعر:

بســم الله الرحــمن الرحــيم

الحمـدُ لله ربّ العالمـين ،

والصـلاة والسَلام على سـيّدنا ونَبيّـنا الرسـول الأميـن ،

وعلى الأئمـة الطاهريـن من آله الطيّبـين .



تقديم :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ، والصلاة والسلام على سيّدنا رسول الله ، وعلى الأئمة من آله حُجج الله .

وبَعْدُ :

في عام (١٤٠٨) طبع هذا الكتابُ بتحقيقي في العدد السادس عشر من نشرة « تراثنا » الفصليّة ، التي تُصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُراث ، في مدينة قم المقدّسة .

وكنت قد اعتمدتُ في تحقيقه على ثلاث نسخ ، وقدّمتُ له مقدّمة مُسْهبة احتوتْ على : دعوة لإحياء الذكرىٰ الألفية لوفاة مؤلّفه الشيخ المفيد رحمه الله (٤١٣ ـ ١٤١٣) .

واحتوت على حديث عن أقسام التعاليم الإسلاميّة ، ونشوء الفرق الكلاميّة ، والخَلْط بين المذاهب ، ونبذة عن حياة الشيخ المفيد قدّس الله سرّه ، وعن هذا الكتاب .

ولقد قيّضَ الله مَنْ حقّق الرغبة ولبّىٰ الدعوة لإحياء الذكرىٰ الألفيّة ، فرغبَ إليّ في إعادة طبع هذا الكتاب ، ضمن ما عزم على نشره من تُراث الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) .

ولقد تمّ تصميم القائـمين على هذا الأمـر أنْ يُعيد نشره ثانيةً ، بصورة مستقلّة .

فقمـتُ بقراءةٍ ثانـيةٍ للكتاب ، مع اعتـماد نسـختين أُخريَـيْن منه في العمـل ، وتقديم كلمةٍ قصـيرةٍ عن موضـوع الكتاب ، ونسـبته ، ونسـخه ، ومنهج العمـل فيـه .

آمِلاً أنْ يحـوزَ رضا المُـراجعـين الفُضـلاء .

ولله الحَـمدُ في الأُولىٰ والآخـرة ، إنّـه وليّ التـوفـيـق ، وهـو نِعْـم المـولىٰ ، ونِعْـم النصـير .

وكَتَـبَ

السـيّد محمّـد رضـا الحسـينيّ
في ٢٥ رجـب المـرجّب ١٤١٢

المُقَدّمةُ

١ ـ علىٰ الأعتـاب

يُعتـبر القرنُ الرابـع الهجريّ ـ عنـد بعض الدارسـين حول التاريخ الإسـلامي ـ عهداً مميّزاً بأهميّة خاصّة من بين القرون التي سـبقته ولحقته .

وربما يكـون بين أسباب ذلـك أنّه القرن الذي سـبقته ثلاثمائة عام ، كانـت كافيةً لأن ترسـو فيهـا الأُمّـة علىٰ شاطئ الاسـتقرار والأمان ، في السياسـة والقانون والعقيـدة ، بعد أنْ مرّتْ بالتجـارب العديـدة واللازمة والمتفاوتـة في أشكال الحكـم وأنظمته ، وفي المـدارس الفـقهيّة ومناهجـها ، وفي الآراء والعقائد ونظريّاتـها ، كما كان المفـروض أنْ يتـمّ الازدهار علىٰ كافّـة الأصعدة ، بعد أن جـرّب كل أصحاب القـدرات والمهارات المهنيّة والصـناعيّة والعمـليّة حظوظهـم ، وحتىٰ بعـد أن امتلأ اصحاب الشـهوات والأهـواء من أُمنيّاتهـم ورغباتهم التي حصـلوا عليها ، بعد أنْ عانـت الأُمّة وعاشـتْ كلّ الآلام والآمال ، ووقـفت علىٰ كلّ التجـارب ، وحان لها أنْ تقـترع علىٰ الشـكـل النهـائيّ والأفـضـل ، والـذي يتمثـل فيه « الحقّ الاسـلاميّ » الـذي تنـتمي إليه الأُمّـة بكاملـها ، علىٰ اختـلاف أهوائها ومذاهـبها ، والعنـوان الكبير الذي لا يـزال له الهيبـة والرسـم ، والىٰ وُدّه وحُـبّه تتـسابق كلّ الفئات ، وكـلّ يدّعي وصلاً به ، هـذا مـن ناحـية .

ومـن ناحية أُخـرىٰ : نجد في هـذا القرن خاصـة ، الزمان الذي تكامـلت فيه مصـادر المعرفـة الإسْـلاميّة ، وجُمعـتْ وضُبِطَتْ ، بحيثُ لم

يشذّ عن حيطة الدارسين ما يُعْذَرونَ بجهله .

وملاحظة أُخرىٰ تعتبر هامّة : أنّ الثقافات غير الإسلاميّة ، أصبحتْ تُظهر نشاطاً خاصّاً بعد أن تمادىٰ بالأُمّة البُعْدُ عن التعاليم الإسلاميّة ، فتردّتْ في مهاوي الفراغ العقائديّ ، والفساد الخلقي ، والضعف العسكريّ ، فوجدت تلك الثقافاتُ منافذَ للتسلّل إلىٰ المجتمع الإسلاميّ ، مستغلّين ذلك ، إلىٰ جانب السماح الإسلاميّ المتبني لمبدأ « لا إكْراه في الدين » .

ولقد حاولت المذاهب والفرق المختلفة من اتخاذ المواقع المحدّدة ، للحفاظ علىٰ نفسها وعلىٰ المنتمين اليها ، فرسمت لأنفسها الحدود العقيديّة ، حسب مناهجها الفكريّة ، كما حصل للمذهب السنيّ علىٰ يد منظّره العقيديّ ابي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠) الذي حدّد معالم « العقيدة الأشعرية » في مؤلّفاته ، فظلّت ملتزماً بها ، عند أهل السنّة حتىٰ اليوم !

وبالنسبة الىٰ مذهب الشيعة ، فإنّ هذا القرن كذلك كان مميّزاً ومهمّاً :

في بداياته واجهت الطائفة مسألة غيبة الإمام عليه السلام بشكل جديد ، وهو أمر ـ وإن سبقتْ له أمثلةٌ ـ إلاّ أنّها في هذه المرّة كانتْ أدقّ ، وأوسع مدىً .

وفي هذا الظرف بالخصوص كانت النصوصُ الشرعيةُ المباشرةُ قد تكاملتْ ، ولم يتوقّع بعدَ ذلك صدورُ نصٍّ جديدٍ ، بفرض الغيبة الكبرىٰ للإمام عليه السلام الذي يعتبر مصدراً ممتدّاً للتشريع .

وعنـدهـا أقـدم واحـد مـن كبار علماء الشـيعة في ذلك العصـر ، بتجميع كافّة ما توفّـر منَ النصـوص المعتمدة ، للمـعرفة الإسلاميـة ، وهو الإمام أبو جعفـر الكلـينيّ محمّد بن يعـقوب الرازيّ (ت ٣٢٩) الذي ألّـف كتاب (الكافي) فاعتبر مجدّداً للإسلام في مطـلع القرن الرابع الهجـريّ ، وكـذلـك عَمَـدَ الاعـلام مـن معـاصـريه بتأليف النصـوص وتجميعها ، لتكون نـواةً لاسـتنباط الأحـكام ، والتفـريع علىٰ أساسـها .

ومـن هـذا ارتأيـنا في بعـض بحوثـنا أن يُسَـمّىٰ هذا العـصر بعصـر « تحديـد النصـوص » .

ومـن ناحية سياسـيّة : فإنّ هذا القـرنَ شهد انفـراجاً امام الطائـفة الشيعـيّة ليُظْـهـروا قابليّاتهم علىٰ السـاحـة ، فتمكّن العـديد من أبنـائها بجهـودهـم من الفـوز بمواقـع هامة ، والاحـتواء علىٰ حقائب وزاريـة ـ باصطلاح عصرنا ـ أو تولّي إمارات البلدان الكبرىٰ في الدولة العباسيّـة ، كما تغـلّبتْ بعـضُ الـطوائف الشـيعيةّ علىٰ مـقـاطـعـات من الامـبراطوريـة الاسلامية بالنضـال والحرب ، كما كان بالنسـبة إلىٰ الزيـديّة في اليَمَن ، والفاطميّيـن في المغـرب .

وكان لهـذا ، ولوجـود الأمراء الشـيعة ضِمْن الدولة المتـمثّلة في نظام الخـلافـة العبـاسيّة في بـغداد ـ كالحمدانيـيـن في الموصل وحلب الشـهباء والبـويهـيّين في الـريّ وفارس وأصبـهان ـ أثره الفعّال في انعطاف السياسـة الحكـومـيّة السـنيّة ـ ظاهراً ـ تجاه الطائـفة الشيـعية والمذهب الشـيعي ، واتّخاذ مواقف أكثـر مرونةً ، أو ديمقراطـيّة ـ إن صحّ التعبيـر ـ .

وتمـكّن الشيعـة في ظـلّ هذه الـظروف من التـنفُّس والتـواجـد في الساحة بحريّـة ، بالرغم من المشـاغبات الطائـفيّة التي كان يُثيرها الجهـلة

من العوامّ ، او بتدخّل بعض المتعصّبين من علماء السوء أو المغفّلين ، وحتّىٰ بفعل الحكّام المنتهزين للفرص .

فكان علىٰ عُلماء المذهب أنْ يُعلنوا عن مواقفهم الصريحة والمحدّدة تجاه المسائل المعروضة علىٰ الساحة ، ويدافعوا بكلّ ما أُوتوا من قوّة ، كَيْ يتمّوا الحجّة علىٰ مَنْ لا يعرف ، ويَدْحروا اتهامات المغْرضين ، فكان أن انبرىٰ أعلام الطائفة بِبَياناتهم وتأليفاتهم ، بعرض تفاصيل العقائد الحقّة ، وبصورتها المتكاملة والمتطوّرة ، في هذا القرن .

والذي تزعّم هذه الحركة الخطيرة ومع اتمّ الصلاحيّة وكلّ العزم وأشدّ القوّة ، هو الشيخ الامام أبو عبدالله المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان ، البغداديّ ، العكبريّ (ت ٤١٣)

لقد تمكّن هذا الشيخ العظيم من تحديد ما يجب اعتقاده للشيعة الإماميّة ، مميّزاً لعقائدهم الحقّة من بين مقالات الفرق الشيعيّة الأُخرىٰ .

أمّا الفرق غير الشيعيّة ، فإنّ له معها مواقف حاسمةً في مجالسه ، ومُناظراته ، وبحوثه ، وكتبه ، حول المواضيع المطروحة علىٰ الساحة يومئذٍ ، وهي معروفة من خلال قائمة مؤلّفاته وعناوين مناظراته .

والحقّ أنّ الشيخ المفيد ، قد استفاد من الأَوضاع التي عاصرها ، والتي كانت ملائمةً الىٰ حدٍّ ما ، في المجالات السياسيّة والاجتماعيّة والعلميّة ، فائدةً كبيرة وفخمة ، وبجودة ودقّة فائقة حتّىٰ اعتبر ـ بحقٍّ ـ مُرْسي قواعد المذهب ، ومشيّد صرح الدين ورافع أَعْلام الحقّ ، ومناصر المؤمنين ، فله علىٰ كلّ الطائفة « مِنّةٌ » مدىٰ القرون .

إنّه تمكّـــن ـ بقُدْرته الفائقـة في العلم والبيان ، ومـوقعه الرفيع بـين أعلام الأُمّة ـ من تشـييد اصول المـذهب ، والاسـتدلال علىٰ عقائده الحـقّة بأقوىٰ ما لدىٰ المـسلمين من أدلّة معتـمده علىٰ مصادر الـمعرفة من قرآن ، وحديـث ، وإجماع ، ومناهـج عقلية ، ومـسالك عرفيّة مـسلمة ، وعلىٰ أُسـس علمية رصـينـة ، بعـد ان كانت قـد غمـرتهـا تـرسُّبات سياسات الخـلافـة الـظالمـة ، وتـعصُّبـات الطائفيّة الجاهـلية ، وتعدّيات الأَعـداء الحاقـدين ، فصُـمّت الآذان عن سـماعها ، وعمـهت قلوبٌ وعقول عن تعـقّلها والانتعـاش بحقّها .

فكان الشيخ المفيد البـطل الذي اقتحـم أهوال الميدان ، فأعلنَ عـن حقّ أئمّـة أهـل البيت عليهم السـلام في الـديـن ومعـارفـه ، وفي الدنيا وولايتهـا ، وفي الآخرة وشفاعتـها .

ولقـد قام الشيـخ بهذا كلّه ، إلىٰ جانـب ما كانَ يتمتّعُ به من مرجعيّةٍ عامّـة في الأحكام ، وموسوعيّـة تامّـة في العلوم ، وبتدبيـر وحنكـة ، وإلىٰ جانـب ما كانَ يبذلـه من جهود جبّارة في تربيـة جيل من الأعلام ، فكان العمـلاقـان : السيّد المرتـضىٰ ، والشيـخ الطوسي من تلامذة مدرستـه العظيمة .

فلكـلّ ذلك استحقّ بجـدارةٍ وسام « التجـديد » في مطلع القـرن الخامـس ، وأكرم بـه[١] .

---

(١) للتوسّع ، لاحظ الحضارة الاسلاميّة في القرن الرابع ، لادم متز ، وأوائل المقالات ، المقدمة بقلم الزنجانيّ ، والكشكول للشيخ البحراني (١ / ٢٨٣) ومقدمة شرح عقائد الصـدوق ، للسيد الشهرستاني .

٢ ـ أقسام التعاليم الإسلاميّة

تنقسم تعاليم الإسلام إلىٰ قسمين رئيسيّين :

الأول : الأحكام الشرعية المرتبطة بتحديد أفعال المكلّفين من عبادات ومعاملات ، والحكم عليها بأحد الأحكام الخمسة .

الثاني : العقائد ، والالتزامات الفكريّة للإنسان المسلم .

وقد اختلفت الفرق والمذاهب الإسلامية في تحديد مصادر هذه التعاليم .

أمّا القسم الأول :

فقد قال قوم بأنّ مصدره هو خصوص الطرق المقرّرة من قبل الشارع نفسه ، ولا يمكن أن يتدخّل العقل ـ بأي شكل ـ في تحديد التكليف الشرعي ، وهؤلاء هم « المحدِّثون » .

وقال قوم بأنّ مصدره هو الطرق المقرّرة : إن وجدت ، وإلّا فإنّ الدليل العقليّ يكشف عن وجود التزام شرعيّ علىٰ طبقه ، وهم « المجتهدون » .

ومحلّ تفصيل هذين القولين ، بما لهما من الخصوصيات ، والمضاعفات ، واللوازم ، هو علم أُصول الفقه .

وأمّا القســم الثانــي :

فـقد تكفّل ببيان مـسائله علم (الـكلام) لكن المسـلمين اختلفوا اختلافاً كبـيراً في تحـديد مصدر أساسـي لهذا الـعلم ، بعد اتّفاقهـم علىٰ أنّ مسائله جـزء من أهمّ تـعاليم الإسـلام .

وبذلـك يمكن القـول بأنّ من المجـمع عليه بين الأُمّة وجـود بذور علم الكـلام مع بـزوغ الإسـلام ومنذ بدايـة ظهوره ، فإنّ من مهمّـات المسـائـل الكـلامية ، هي مسـألتـا « التـوحـيد » و « النـبـوّة » وهمـا من المعتـقدات التي أكّد عليها الإسـلام منذ البدايـة .

فيتّضـح خطأ من أخّر عهـد نشوء علم الـكلام إلىٰ عهـد مـتأخّر[٢] .

وإذا قـارنا بين العلوم الإسلاميـة ، وجـدنا أنّ علم الكـلام ، أكثرها أهمّيّة من حـيث ما يحـتويه من بحوث عمـيقة ضرورية ، كما هو أسـبق رتبةً من غيره ، وأشـرف موضوعاً ، لأنّـه يبحث عن أسـاس ما علىٰ المسلم مـن التزامات فكرية وعـقائد ، من المبـدأ ، والمعاد ، وما بيـنهما ، وعلىٰ ذلك تبـتني كلّ تصرفاته وشـؤون حياته الدنـيويّة والأُخرويّـة[٣] .

وبالرغـم من اتّحاد المسلمين علىٰ عهـد الرسالة في الالـتزام بما يتـعلّق بالقسـمين من تعاليم الإسـلام معاً ، فإنّ عـنصراً جديداً طـرأ بعـد وفاة الرسـول صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فأدّىٰ إلىٰ حـدوث خلاف بينـهم ، وهو « الـخلافة » وسـبّب البحث حولها انقـسام الأُمّة إلىٰ فرقتـين :

---

(٢) الـرسـائـل العشر ـ للشيخ الطوسي ـ : المقدمة ص ١١٦ ؛ وقارن : تاريخ المذاهب الإسلامية ـ لأبي زهرة ـ : ١٥٤ .

(٣) لاحظ : تلخيص المحصّل ـ للمحقّق الطوسي ـ : ١ .

١ ـ الفرقة الأُولىٰ : تقول بوجوب الإمامة علىٰ الله تعالىٰ ، كما هو الاعتقاد في النبوّة ، وأنّ الإمام يتعيّن بتعيين الله تعالىٰ ، وهم « الشيعة » .

وعلىٰ رأيهم يكون بحث الإمامة ، من صميم المباحث الكلامية .

٢ ـ الفرقة الثانية : تقول بأنّ الإمامة واجب تكليفي علىٰ الأُمّة ، فيجب علىٰ المسلمين كافّة تعيين واحد منهم لأنْ يلي أمر الأُمّة ، وهؤلاء هم « العامة » .

وعلىٰ رأيهم يكون بحث الإمامة ، من مباحث الأحكام الشرعية ؛ وهذا النزاع مع أنّه لم يمسّ ـ ظاهراً ـ العقائد المشتركة التي كانت علىٰ عهد الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وكان الإنسان بها مسلماً إلّا أنّه أدّىٰ إلىٰ تصديع الحقّ الذي كانوا عليه في ذلك العهد ، وسبّب بُعدَ إحدىٰ الفرقتين عن الأُخرىٰ ، فوجود مدرستين منفصلتين ، لكلٍّ منهما طريقتها الخاصة في التدليل والتحليل ، إلىٰ حدٍّ دخل بحث الإمامة في صلب مباحث علم الكلام ، بعد حين[٤] .

ولئن كانت العقائد الإسلامية في بداية عصر الإسلام محدودة كمّاً ، وواضحة سهلة كيفاً ، لتحدّدها بالتوحيد والتنزيه ، وإثبات الرسالة بالمعاجز المشهودة عيناً ، والوعد والوعيد ، فإنّها كانت تعتمد علىٰ القرآن المجيد كنصّ ثابت ، وعلىٰ السُنّة النبوية كنصّ حيّ ، فقد كانت بعيدة عن البحوث المعقّدة المطروحة علىٰ طاولة علم الكلام فيما بعده من الفترات ، كما أنّ تلك البحوث لم تمسّ تلك الأُصول الواضحة ،

(٤) لاحظ : المقالات والفرق ـ للأشعري القمّي ـ : ص ٢ وبعدها ، وخاندان نوبختي : ٥ ـ ٧٦ ، وقارن : تأريخ المذاهب الإسلامية ـ لأبي زهرة ـ : ٢٠ و ٢٥ و ٨٨ .

ولَم تـؤثّر عليها بشـيء[٥] .

وطُرحـت في العـقـود الأُولىٰ لـتـأريخ الإسـلام ، بحـوثٌ كلامية مسـتجدّة ، كانت مسـرحاً للنـزاعات الفـكريّة بين المسلمين ، أدّت بالـتالي إلىٰ تاسيـس مدارس كلامية متـعدّدة ، ومـن أهمّ تـلك البحـوث :

١ ـ الجبـر والاختيـار ، وما يرتبـط بمبحـث العـدل .

٢ ـ القضـاء والقـدر .

٣ ـ صـفات الله تعـالىٰ ، وما يرتبـط بمبـحث التـوحيد .

٤ ـ الإيـمان ، والفسـق ، وارتـكاب المعاصـي ، وما يرتبـط بمبـحث المعـاد .

وغيـر ذلـك ممّا لم يـطرح من ذي قبـل ، أو كان مطـروحاً بـشكل بدائيّ جدّاً ، من دون تفـصيل .

ومع ذلـك ، فإنّ هـذه البحـوث ـ أيضاً ـ لم تُـثِرْ اختـلافاً يؤدّي إلىٰ حـدوث فرق مذهـبيّة منفصـلة ، إلّا بـعـد فترة ، وإن لم تـتجاوز القرن الأوّل الهـجري[٦] عـلىٰ الأكـثر .

---

(٥) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٠ و ١١٤ .

(٦) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٠٩ و ١٤٨ .

٣ ـ نشوء الفرق الكلاميّة

واختلف المسلمون في تحديد المصادر الأساسيّة للتعاليم الإسلاميّة في مجال العقائد ، فكانوا فرقاً ثلاثاً :

١ ـ فرقة تقول بأنّ المصدر الوحيد هو النصّ الشرعيّ ، من الكتاب والسُنّة ، وأنّ المسائل الاعتقاديّة توقيفيّة ، فلا يتجاوزون ما ورد في النصوص موضوعاً ، وتعبيراً ، ولا يتصدّون لشرح ما ورد فيها أيضاً ، ولا لتوضيحه أو تأويله ، ويلتزمون بعقد القلب علىٰ تلك الألفاظ بما لها من المعاني التي لم يفهموها ولم يدركوها[٧] .

٢ ـ وفرقة تقول بأنّ المصدر هو النصّ ، لكنّ ما ورد فيه من ألفاظ وتعابير لا بُدّ من حملها علىٰ ظواهرها المنقولة ، لا المعقولة ، والالتزام بها علىٰ أساس التسليم بما ورد النصّ بتفسيره ، وقد التزم بهذا من ليس له حظ من العلوم العقلية ، وهم « أصحاب الحديث »[٨] .

٣ ـ وفرقة تقول بأنّ طريق المعرفة بالعقائد الحقّة والمسائل الكلاميّة هو العقل ، إذ به يعرف الحقّ ، ويميّز عن الباطل ، ولا منافاة بين الشرع والعقل في ذلك ، فالنصّ إنّما يرشد إلىٰ الحقّ الذي يدلّ

---

(٧) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٢ ـ ٢١٣ .

(٨) تلبيس إبليس ـ لابن الجوزي ـ : ١١٦ .

عليه العقل ، ولو ورد ما ظاهره منافٍ لما قرّره العقل ، فلابُدّ من تأويل ذلك الظاهر إلىٰ ما يوافق العقل ويدركه[٩] .

فالفرقة الأُولىٰ : تسمّىٰ من العامّة بـ « السلفيّة » وهم « المقلِّدة » من الشيعة .

والفرقة الثانية : تسمّىٰ من العامّة بـ « الأشاعرة » وهم « الأخباريّة » من الشيعة .

والفرقة الثالثة : تسمّىٰ من العامّة بـ « المعتزلة » وهم « الفقهاء » المجتهدون من الشيعة .

ويلاحظ في كلّ فرقة ، شَبَهٌ كبير بين شيعتها ، وبين العامّة منها .

فالسلفيّة من العامة ، يشبهون في المحاولات الفكرية والالتزامات العقائدية المقلِّدة من الشيعة .

والأشاعرة من العامّة ـ وهم أهل الحديث عندهم ـ يقربون في الطريقة والأُسلوب من الأخبارية الّذين هم أهل الحديث من الشيعة .

والمعتزلة من العامّة ، تشبه طريقتهم في التفكير والاستدلال طريقة الفقهاء المجتهدين من الشيعة .

وقد يتصوّر البعضُ أنّ الفرق بين شيعة كل فرقةٍ وبين العامّة منها ، هو مجرّد الاختلاف في الإمامة ، وتعيين أشخاص الأئمّة ، ذلك الخلاف الأول الذي أشرنا إليه .

---

(٩) تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٤٨ و ١٤٩ .

لكنّ الواقع أنّ الخلاف بين الشيعة والعامة من كل فرقة واسع ، مضافاً علىٰ ذلك الخلاف في الإمامة والإمام .

فالفرقة الأُولىٰ :

يعتمد العامّة منهم - وهم « السلفية »[١٠] - علىٰ ما جاء في الكتاب والسُنّة من العقائد ، وإذا تعذّر عليهم فَهْمُ شيءٍ من النصوص توقّفوا فيه ، كما أنّهم يلتزمون بالنصوص حرفياً ، فيكرّرون ألفاظها ، ويفوّضون أمر واقعها إلىٰ الشرع .

وكانوا يقفون من « علم الكلام » المصطلح ، موقفاً سلبياً ، فكان مالك بن أنس يقول : « الكلام في الدين أكرهه ، ولا أُحِبّ الكلام إلّا فيما تحته عمل . . . أمّا الكلام في الدين وفي الله تعالى فالكفُّ أحبّ إليّ »[١١] .

وكان يقول زعيمهم أحمد بن حنبل : « لستُ صاحب كلام ، وإنّما مذهبي الحديث »[١٢] .

لكنّ الشيعة من هٰذه الفرقة ، وهم « المقلِّدة »[١٣] كانوا يأخذون العقائد من الكتاب وسُنّة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، مع

---

(١٠) لاحظ : تاريخ المذاهب الإسلامية : ٢١٢ - ٢١٣ .

(١١) الاعتصام - للشاطبي - : ٢ / ٢ - ٣٣٤ ، وانظر : مناهج الاجتهاد في الإسلام : ٦٢٤ - ٦٢٥ .

(١٢) المنية والأمل - المطبوع باسم « طبقات المعتزلة » لابن المرتضىٰ - : ١٢٥ ، وانظر : مناهج الاجتهاد في الإسلام : ٧ - ٥٠٨ ، ٦٧٩ .

(١٣) لاحظ عن « المقلِّدة » : الفصول المختارة : ٨ - ٧٩ ، وتصحيح الاعتقاد - للمفيد - : ٢١٩ ، ٢٢٠ طبعة النجف ، وعدّة الأُصول - للطوسي - ١ / ٧ - ٣٤٨ .

ما ورد عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام من الاستدلالات ، وفيها الكثير ممّا لم ينله السلفية من العامة لبعدهم عن الأئمّة عليهم السلام .

لكنّ المقلِّدة والسلفيّة يشتركون في أنّهم لا يحاولون الاستدلال علىٰ شيء خارج عن النصّ ، ولا يجتهدون في المزيد من البحث والفكر فيما يرتبط بالعقائد .

والفرقة الثانية :

فأهل الحديث من العامّة ، هم « الأشاعرة » يلتزمون بالعقائد التي تدلّ عليها النصوص ، ويفسّرونها حسب ما تدلّ عليها العبارات من الظواهر المفهومة لهم ، وبما يدركونه من المحسوسات ، حتىٰ ما ورد فيها من أسماء الأعضاء المضافة إلىٰ اسم الله ، كاليد ، والرجل ، والعين ، والوجه ، ولم يلجؤوا إلى تأويل ذلك عن ظاهره[١٤] ولذلك يُسمَّون بـ « المشبِّهة » .

ويختلف الأشاعرة عن السلفية في تجويز هؤلاء البحث في الكلام ، وقد كان أبو الحسن الأشعري ـ وهو زعيم الأشاعرة ومؤسّس مذهبهم ـ من أوائل الرادّين علىٰ دعوة ابن حنبل رئيس السلفية في النهي عن الكلام ، إذ تصدّىٰ له في كتاب بعنوان « رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام » قال فيه : « إنّ طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم ، وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين ، ومالوا إلىٰ التخفيف والتقليد ، وطعنوا علىٰ من فتّش عن اُصول الدين ، ونسبوه إلى الضلال

---

(١٤) تأريخ الفرق الإسلامية ـ للغرابي ـ : ٢٩٧ ، وتاريخ المذاهب الإسلامية ـ لأبي زهرة ـ : ١٨٦ .

وزعـموا أنّ الكـلام . . . بدعـة وضـلالة » ثم تـصدّىٰ لردّهم بقـوّة[١٥]

أمّا أهـل الحديث من الشيـعة ، وهـم « الأخـبارية » فيعتـقدون بلزوم متابـعة ما ورد في النـصوص والاعـتماد عليها ، لكنّهـم يعتمدون علىٰ مـا ورد في حديث أئـمّـة أهـل الـبيـت عليهم السـلام مـن تأويل وتفسـير لتلك النصـوص ، كما يتّبعـون ما ورد عنـهم من الاسـتدلالات العقـلية ، ولذلك فإنّهم يـؤوّلون النصوص التي ظاهرها إثبات اليـد والوجـه والعين لله تـعالىٰ ، وينـفـون التشبيه ، تـبعاً لأهل البـيت عليهم الـسلام[١٦] .

قال الشيخ الكركي (ت ١٠٧٦) ـ وهو مـن الأخبارية المتأخّرين ـ عنـد البحث عن التـقليد في اُصـول الـدين : « والحقّ أنّه لا مخـلص من الحـيرة إلّا التمسّـك بـكـلام أئمّة الهدىٰ عليهم السـلام ، إمّا مـن باب التسـليم ، لمـن قلبه مطمـئنّ بالإيمان ؛ أو بجعل كلامـهم أصلاً تُبنىٰ عليه الأفـكـار الموصلـة إلىٰ الحـقّ ، ومـن تأمّل نهج البلاغة ، والصحـيفة الكامـلة ، واصـول الكافـي ، وتوحـيد الصدوق ، بعيـن البصيرة ، ظـهر له من أسـرار التوحيد والمـعارف الإلٰهية ما لا يـحتاج معه إلىٰ دليل ، وأشـرق قلبه من نـور الهداية ما يستغنـي به عن تكلّف القـال والقـيل »[١٧] .

ويشـترك الأشـاعرة من العـامّة والأخبارية مـن الشيعة ، في رفـض المحاولات الـعقلية ، والاحـتجاجات الخارجة عـن النصّ .

---

(١٥) وردت الرسالة كاملة في : مذاهب الإسلاميّين ـ للبدوي ـ ١ / ١٥ ـ ٢٦ .
(١٦) اُنظر : مقدّمة « التوحيد » للصدوق : ص ١٧ ، طبعة طهران .
(١٧) هداية الأبرار إلىٰ طريق الأئمّة الأطهار : ١ ـ ٣٠٢ .

والفرقـة الثالثـة :

فالمعـتمـدون علىٰ العقل مـن العامّـة ، وهـم « المعتـزلة » يفـترقون عـن « الفقهاء » من الشـيعة ، في جهـات عديدة كـما سيأتي ، وإنْ اشـتركوا في اعتمادهـم علىٰ العقل كـمصدر للعقـائد .

٤ ـ الخلط بين المذاهب

والتشابُه الكبير بين الشيعة من كل فرقةٍ والعامّة منها ، أصبح منشأً لاتّهام كلٍ منهما بالأخذ من الآخر ، أو للخلط بين كل من المذهبين ، أو نسبة آراء كل منهما إلىٰ الآخر ، باعتبار أنّ منهجهما الكلاميّ واحد ، ويلتزمان في الفكر بمصدر واحد[١٨] .

وعلىٰ أساس من هذا الخلط ، قد يسوّي البعض بين أهل الحديث من العامّة ، وبين أهل الحديث من الشيعة ، باعتبار اعتمادهم علىٰ الحديث مصدراً للمعتقدات الكلاميّة ، غفلةً عن الفوارق المهمّة الأُخرىٰ التي ذكرناها .

فإنّ أهل الحديث من العامّة ، يرفضون التأويل في النصوص ، بينما أهل الحديث من الشيعة يلتزمون بالتأويل بالمقدار الموجود في أحاديث أهل البيت عليهم السلام .

والتزامهم بالتأويل ـ ولو بهذا المقدار منه ـ سَبَّب اتّهامهم بأنّهم من المعتزلة ، لأنّ هؤلاء أيضاً يلتزمون بتأويل الظواهر ، غفلةً عن أنّ المعتزلة يختلفون عن أهل الحديث من الشيعة في جهات عديدة ـ بعد الإمامة ـ أهمّها اختلاف المنهج الفكري ، حيث يعتمد أهل الحديث من

---

(١٨) أنظر : مقدّمة « أوائل المقالات » ـ بقلم الزنجاني ـ ١٢ طبعة النجف .

الشيعة علىٰ النصوص ، بينما المعتزلة يلتزمون بالعقل مصدراً للفكر والعقيدة ، كما ذكرنا .

وقد تُكال هذه التُهم عن علم بالواقع ، وعمد للأمر ، لغرض تشويه سمعة الفرقة المتَّهمة ، أو إثارة الفتن والإحن بين المذاهب المختلفة .

ومن ذلك الخلط بين المعتزلة وهم العامّة من الفرقة الثالثة ، وبين الفقهاء وهم الشيعة .

فمن لم يحدّد المناهج الفكرية ، ولم يقف علىٰ أُصول الانقسامات المذهبية ، قد يتّهم جمعاً من المعتزلة بالتشيّع ، لما يجد من وحدة المنهج والفكر الكلامي بينهما ، واعتمادهما علىٰ العقل كمصدر للعقيدة(١٩) .

وقد يتّهم التشيّع بالاعتزال ، علىٰ ذلك الأساس نفسه .

والمعترضون المغرضون ، لا يفرّقون بين التهمتين ، تهمة الاعتزال بالتشيّع ، أو تهمة التشيّع بالاعتزال ، فأيّتهما حصلت تحقّق غرضهم ، مِن ضرب الفريقين ، لأنّهم يجدونهما ـ معاً ـ معارضين لمنهجهم الكلامي ، وملتزماتهم الفكرية .

وهذا ما وقع ـ مع الأسف ـ في تأريخ الفكر الاسلامي ، حيث عمد بعض الأشاعرة ، إلىٰ إلقاء تلك التُهم ، بغرض التشويش علىٰ سمعة المعتزلة تارة ، وعلىٰ سمعة الشيعة أُخرىٰ .

---

(١٩) أُنظر : الملل والنحل ـ للشهرستاني ـ ١ / ٨٥ ، ومنهاج السُنّة ـ لابن تيميّة الحنبلي ـ ١ / ٣١ طبعة بولاق .

مع أنّ الأشاعرة هـم الّذين يشـتركون مع المعتـزلة في أصل المذهب ، وهـو الالـتزام بمنـهج الخلافـة علىٰ طريـقة العامّة ، وبذلك يبتعـدون عن التشيّع في أصل المـعتقد .

وكـذلك يَتّهم بعـضُ الشـيعة من الأخـباريّين ، الفقـهاءَ من الشيعة بالاعتزال ، باعـتبار اتّخاذهـم كلّهم العقـل مصدراً للفـكر .

ناسيـن أن التشـيّع يفـترق عن الاعتـزال في أصـل الإمامة ـ قـبل كل لقاء ـ كما يفـترق عنه في كثير من المسـائل الفكرية المهـمّة .

وأنّ مـجرّد التقاء التشيّع مع الاعتزال في بعـض المواضع والنقـاط ، كالتوحيـد ، والعـدل ، لـيس معنـاه اتّحادهمـا في كل شيء ، فضلاً عـن أن يكون التشيّع مـأخوذاً مـن الاعـتزال ، أو أن يكـون الاعتزال مأخـوذاً من التشيّع !

والغـريـب أنّ أشـخـاصـاً كبـاراً من متـكلّمي الشـيعـة نُسبوا إلىٰ الاعتزال مثـل الحسن بن موسىٰ النوبختـي (ت ٣٠٠)[٢٠] !

مع أنّه قد ألّف كتاباً باسـم « النقض علىٰ المنـزلة بين المـنزلتين »[٢١] .

والمنـزلة بين المـنزلتين من أهـم عناصر الفكر المـعتزلي ، وهو رابع الأصول الخمسـة التي يبتـني عليها الاعتـزال[٢٢] .

قال الشـيخ المفـيد : « المعتـزلة لقب حدث لها عـند القول بالمنـزلة

---

(٢٠) لاحظ : طبقات المعتزلة ـ المنية والأمل ـ لابن المرتضىٰ .

(٢١) رجال النجاشي : ٥٠ ، خاندان نوبختي : ١٣١ .

(٢٢) اُنظر : مذاهب الإسلاميّين ـ للبدوي ـ ١ / ٦٤ ـ ٦٩ ، والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة : ١٢٦ وبعدها .

بين المنزلتين[٢٣] فمن وافق المعتزلة فيما تذهب إليه من المنزلة بين المنزلتين كان معتزلياً علىٰ الحقيقة ، وإنْ ضَمَّ إلىٰ ذلك وفاقاً لغيرهم من أهل الآراء[٢٤] .

وقد تصدّىٰ جمع من متكلّمي الشيعة لردّ هذا الاتّهام ودفع تهمة أخذ مذهب الشيعة من المعتزلة ، وبيّنوا الفرق بين المذهبين ، وفي مقدّمتهم الإمام الشيخ المفيد (ت ٤١٣) فقد أورد في كتبه المختلفة أبواباً ذكر فيها الفرق بين الشيعة والمعتزلة ، ومن ذلك ما ورد في كتابه « أوائل المقالات » بعنوان :

باب القول في الفرق بين الشيعة والمعتزلة فيما استحقّت به اسم الاعتزال[٢٥] .

وباب في ما اتّفقت الإمامية فيه علىٰ خلاف المعتزلة ممّا أجمعوا عليه من القول في الإمامة[٢٦] .

وقد ردّ الشيخ المفيد في كتب خاصة علىٰ آراء المعتزلة وكبار أهل الاعتزال مثل كتاب « نقض فضيلة المعتزلة »[٢٧] .

ونقوضه علىٰ معتزلة البصرة :

كأبي بكر الأصمّ (ت ٢٣٦) وأبي علي الجبائي (ت ٣٠٣) وأبي

---

(٢٣) أوائل المقالات : ٤٠ طبعة النجف .

(٢٤) أوائل المقالات : ٤٢ .

(٢٥) أوائل المقالات : ٣٨ .

(٢٦) أوائل المقالات : ٤٨ .

(٢٧) أُنظر عن هذا الكتاب ، وما يلي من النقوض علىٰ المعتزلة ، الفصل الخاص بمؤلفات الشيخ المفيد من كتاب « أنديشه‌هاى كلامى شيخ مفيد » : ٣٤ ـ ٦٦ .

هاشم ابن الجبائي (ت ٣٢١) وأبي عبدالله البصري (ت ٣٦٧) .

وردوده علىٰ معتزلة بغداد :

كجعفر بن حرب أبي الفضل الهمداني (ت ٢٣٦) وأبي القاسم البلخي الكعبي (ت ٣١٩) وعلي بن محمد بن إبراهيم الخالدي أبي الطيّب (ت بعد ٣٥١) .

وكتابنا هذا « الحكايات » ـ الذي نقدّم له ـ خاصّ لعرض عدد كبير من مخالفات المعتزلة ، والردّ عليها ، وبيان آراء الشيعة فيها .

كما ردّ عليهم في أثناء كتبه الأُخرىٰ ، فانظر « الإفصاح » في « عدّة رسائل » ، ص ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ و ٧٧ .

والرسالة الساروية ، عدّة رسائل ، ص ٢٣٠ ، المسألة (١١) .

والمسائل الصاغانية ، عدّة رسائل ، ص ٢٣٩ .

وقد كتب من أئمّة الزيديّة عبدالله بن حمزة المنصور بالله (ت ٦١٤) كتاب « الكاشفة للإشكال في الفرق بين التشيّع والاعتزال » كما أورد ذلك السيّد مجد الدين المؤيّدي ، في مقدّمة كتاب الشافي ، ص ٩ .

و « حكاية الأَقوال العاصمة عن الاعتزال في بيان الفرق بين الشيعة والمعتزلة » في أربعة فصول ، لأبي عبدالله حميدان بن يحيىٰ القاسمي الحسني الزيدي ، يوجد في دار الكتب المصرية ، ضمن المجموعة ٣٤ ، قسم النحل ، [الذريعة ٧ / ٥٢] .

وهناك محاولات حديثة قيّمة للردّ علىٰ هذه التهمة ، قام بها مؤلفون معاصرون .

مثل ما جاد به العلّامة المحقّق المرحوم السيّد هاشم معروف الحسني العاملي الصوري في كتاب « الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة » المطبوع[٢٨] .

وجعل مارتين مكدرموت من جامعة شيكاغو الأمريكية هدفه من كتابه « الآراء الكلامية للشيخ المفيد » التحقيق في أوجه الشبه والاختلاف بين آراء الشيخ المفيد ، وبين آراء المعتزلة[٢٩] .

---

(٢٨) أُنظر : خاصة ص ٢٧٩ ـ ٢٥١ وهي خلاصة الكتاب .

(٢٩) أنديشه‌هاى كلامى شيخ مفيد : ٥ .

٥ ـ موضوع الكتاب :

يتركّز البحث في الكتاب في الردّ على المعتزلة وتسفيه آرائهم الشاذّة عن جماعة المسلمين ، والتي ينفردون بها عن جميع الأُمّة ، ويتصدّىٰ للّذين يتّهمون الشيعة بالأَخذ من المعتزلة ، مع وجود البَوْن الشاسع بين التشيّع والاعتزال في أُصول المنهج الكلاميّ الذي يتّبعه كلٌّ من المَذْهَبين .

ومَع أنَّ المتعمّدِيْنَ لإِلقاء هذه التُهَم ـ وهمُ الأَشاعرةُ ـ هم الّذين يشتركون مع المعتزلة في أُصول المذهب الواحد ، كالالتزام بمنهج الخلافة على طريقة العامّة ، دون الإِمامة بالنصّ .

ولو كان مجرّد الالتقاء بين المذهبين في شيء من الآراء والأَفكار والنظريّات دليلاً على أخذ أحدهما من الآخر ، أو اتّحادهما في الفكر والنظر ، لكان الأَشاعرة هم الآخذون من المعتزلة ، لاتّفاقهم في مسألة الخلافة ، وأنّها من واجبات الأُمّة ، بينما هذا من أهمّ ما افترقت به العامّة عن المسلمين الشيعة .

وقد ركّز الشيخ المفيد في هذه (الحكايات) على أنّ المعتزلة بعيدون عن الشيعة في كثير من أُصول معتقداتهم وفروع ملتزماتهم ، وأنّ نِسْبة التشيّع إلى الاعتزال منشؤها الخطأ ، وعدم المعرفة ، أو قلّة الدين ، والغرض الحاقد .

وعَرَضَ كثيراً ممّا أجْمعتْ عليه المعتزلة ، ممّا لا تُقرّه الشيعةُ .

ثمّ ذكر الجوابَ عن بعض التُهم التي اشتركَ العامّةُ ـ معتزلةً وأشاعرةً ـ في توجيهها إلى التشيّع والشيعة . وأثبتَ بالنصوص عراقةَ القدم الشيعيّة في الالتزام بالبحث العلميّ المعتمد على الفكر والنظر ، في ظلّ التوجيهات الإسلاميّة المستلهَمة من تعاليم النبيّ والأئمّة عليهم السلام ، والتي جاءت بها النصوصُ الحديثيّة المعتمدة ، بعد القرآن الكريم الآمر بالتدبر والتفكّر ، والنظر والبصر .

٦ ـ نسـبة الكتاب إلى المفيـد :

اتّفقت القرائـنُ الخارجيّةُ والداخلـيّةُ على نسـبة هذا الكتاب إلى الشـيخ المفـيد رحمـه الله :

فمـن الأُولىٰ :

ـ عدم نسـبتـه ، أو شيء ممّا فيه إلى شخـص آخـر ولـو السـيّد المرتضى الذي وردَ اسـمُه في صـدر الكتاب ، وهـو الذي رواه ، فلم يُنسـبْ ـ ولو احتمالاً ـ إلّا إلى الشـيخ .

ـ وضعـه مع كتب الشـيخ وآثاره في أكـثر نُسَـخه المتوفّـرة ، فـتارةً مع أوائل المـقالات ، وأُخرىٰ مع الفصـول المخـتارة بعنـوان (فصـل من حكـايات الشـيخ المفـيد) وأمّا النسـخ المسـتقلّة فهي معـنونة بآسمـه كلّهـا .

ومن الثانيـة :

ـ وجـود اسـم الشـيخ أو كنيـته في بداية الكتاب ونهايـته بعنوان صـاحب الحكـايات ، وأنّها مسـموعة منه ومرويّة بطريقـه ، وفي أثـناء الكتاب يكـرّر السـيّد المرتـضىٰ ـ الراوي لها ـ قوله : سـمعتُ الشـيخَ ، و : قلـتُ له ، وقال أبو عبدالله ، ممّا لا ريب في إرادة المفيد منه .

ـ ثمّ إنّ جميع ما في الكتاب من آراء ونظـريّات علمـيّة هو من آراء

الشيخ المعروفة ، ولم تُنْقَل عن غيره .

ـ وقد جاء في المتن ذكر كتابين للمؤلّف هما « الْأَركان في دعائم الدين » و « الكامل في علوم الدين » وهما مذكوران في فهرست كُتُب المفيد دون غيره .

ـ ابتداء الْأَحاديث الواردة في الكتاب بمشايخ المفيد المعروفين، والروايات المذكورة منها ما لم ينقل إلّا بواسطة الشيخ المفيد .

ـ وأخيراً : فإنّ نَفَسَ هذا الكتاب وأُسْلُوبَه ، ليسَ إلّا نَفَسُ المُفيدِ وأُسْلُوبُهُ ، وهو مَعْروف لدىٰ المُتداولينَ لتراثه ، والمأْنُوسينَ بأعماله .

ولكن يبدو وجود ما يُعارض هذا الفرضَ : .

مثل : ابتداء الكتاب بذكر السيّد الشريف المرتضىٰ وقوله : سمعتُ الشيخ ، وهو في مواضع عديدة يقول : قلتُ للشيخ ، أو : قال الشيخُ ، ويطرحُ الْأَسئلة ، وينقل الاعتراضات ، ويستدعي الإجابة عليها من الشيخ .

وكلّ هذا يقتضي أنْ يكونَ العملُ للسيّد ، وإن كانت الإجابة للشيخ ومن أقواله ، وأفكاره ورواياته .

ومثل : وجود هذه الحكايات ، وبعنوان (فَصل من حكايات الشيخ المفيد) وبرواية السيّد المرتضىٰ ، مُلْحقاً بكتاب « الفصول المختارة » للسيّد .

وهذا يقتضي أن يكون فصل الحكايات ، واحداً من الفصول الكثيرة التي اختارها السيّد الشريف وجمعها في ذلك الكتاب .

ـ **ومثل** : أَنّ عنوانَ (الحكايات) لم يرد في قائمة مؤلّفات

الشيخ المفيد ، لا عند القدماء ، ولا عند المتأخّرين ، سوى ما ذكره الشيخ الطهرانيّ في الذريعة (٧ / ٥١ رقم ٢٦٩) والظاهر أنّه اعتمد علىٰ ما وجده في بعض النسخ المتأخّرة .

أقول : ولدفع هذه المعارضات ، لا بُدّ من التأمّل في أُمور :

فأولاً : إنّ المادّة العلميّة التي تشكّل قوام الكتاب ، إنّما هي من عبارة الشيخ المفيد وإنشائه .

فلا يمكن أن ينسبَ الكتابُ إلىٰ غيره ، بينما جميعُ محتواه من كلامه وفكره .

وثانياً : إنّ الكتابَ وإنْ أُلْحِقَ بالفصول المختارة ، في بعض نسخه ، إلّا أنّه ملحقٌ كذلك بكتاب أوائل المقالات ، الذي يشبهه في موضوعه في نسخٍ أُخرىٰ ، وهو موجود ـ مستقلاً ـ في بعض النسخ أيضاً .

وثالثاً : إنّ الشيخَ ابنَ إدريس الحلّيّ ، إنّما نقل من هذا الكتاب ، رواياتٍ ، في ما استطرفه في آخر السرائر ، وعنون لمصدرها بـ (العيون والمحاسن ، للمفيد) وهذا يدلّ على كون (الحكايات) من (العيون والمحاسن) المعلوم النسبة إلى المفيد .

وربّما يكون المرتضى هو الذي جمع فوائد الشيخ المفيد بعنوان (الفصول المختارة)وألحق بها (الحكايات) كفصل منها ، وإنّ كتاب (العيون والمحاسن) ليس إلّا هذه (الفصول . . .) التي جمعها السيّد .

وبهذا يُفسّر وجود آثار السيّد المرتضىٰ بوضوح ووفرة في هذه

الفصول وهـذه الحكايات ، فهـو الذي رواها ونقلـها عن الشيخ ، وهـو الذي عرض عليه الأسـئلة المختلفـة ، ودفعَ الشيـخ إلى الإجابة عنها ، وهـو الذي طـلب منه أن يُـثبت الروايات ، وأخيـراً فهو الذي جمع بين شـتات هذه الأجوبـة والمقـالات والحكايات والـروايات .

ومن مجمـوع ما أوردنـا ظهـر لنا أنّ الأنـسبَ في حلّ أمر نسـبة الكتاب هـو :

١ ـ أنّ الكتابَ ليـس للمرتضى ، قطـعاً ، بـل هو راويـه .

٢ ـ أنّ الكتـابَ لم يكتـبه الشيخُ المفيد بيـده وقلمه ، وإنّـما هو منقولٌ عنه شـفهيّاً ، ومرويٌّ عنـه سُـماعاً .

٣ ـ إذن : فالكـتابُ هـو من إملاء الشـيخ المـفيد ، وبـيانه ، أجابَ فيه عن أسـئلةٍ عرضـها عليه تلميـذه السيّدُ المرتضى .

ومن شـأن الأمالي والأجـوبة ، أن ينـسبَ الكتابُ الحاوي لـها إلى الشـيوخ المُمْلِين ، أو العُلـماء المُجيـبين ، لا إلى غيـرهم من المسـتملين أو الكـاتبيـن للأمـالي ، أو الـسـائلين ، أو الجامعـين للأجـوبة ، إلاّ باعتـبارات أُخر غير معـتمدة علميّاً في فنّ الفهرسـة المنهجيّـة .

٧ ـ نسخ الكتاب :

إنّ هذا الكتابَ عُني به النُسّاخ ، فمنهم من ألحقه بكتاب « الفصول المختارة » باعتباره فصلاً منه ، وعلى منهجه في التأليف ، والبحث ، ولعلّ المرتضىٰ نفسه هو الذي وضعه هناك .

ومنهم من ألحقه بكتاب « أوائل المقالات » لاتّحادهما موضوعاً ، ومحتوىً ، فكلاهما يتصدّيان للمعتزلة ، ويحتويان على بيان الفرق بين التشيّع والاعتزال فكريّاً وعقائديّاً .

ومنهم من جعله مستقلاً ، باعتبار اشتماله على حكايات تشكّل في نفسها وحدةً متكاملة ، فأفردها بالاستنساخ .

وهذا الهدف الأخير هو الذي بعثنا على إفراد الكتاب بالعناية والتحقيق والتوثيق ، لِكونه فريداً في بابه ، وجديراً بكلّ رِعاية وعناية .

وقد توفّرتْ لديّ نسخ كثيرة منه ، إلّا أنّي اعتمدتُ بعضها ، للاكتفاء بها في الوصول إلى الهدف ، وتيسّر الوقوف عليها في مثل الظروف الراهنة ، وهي :

١ ـ *النسخة المطبوعة (مط)* :

طبعت ملحقة بكتاب « الفصول المختارة من العيون

والمحاسن » المطبوع في النجف الأشرف ، بالمطبعة الحيدريّة ، سنة ١٣٧٠ هـ ، وقد أعادته بالأفست مكتبة الداوري في قم سنة ١٣٩٦ هـ .

ويقع كتاب « الحكايات » في الصفحات (٢٧٩ ـ ٢٨٩) منه ، بعنوان « فصل من الحكايات » .

وهي من أجود النسخ ، ورمزنا إليها برمز « مط » .

٢ ـ مخطوطة مجلس الشورى الإسلامي (مج) :

نسخة منضمّة إلى « الفصول المختارة » وتليها رسالة الشيخ المفيد حول حديث « نحن معاشر الأنبياء لا نورّث » .

وهي محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ـ في طهران ، برقم (٥٣٩٢) وفي هامش آخر صفحة منها : « بلغت المقابلة بعون الله » .

وجاء في آخر الرسالة المذكورة:

اتّفق فراغه عصر يوم الخميس الحادي والعشرين من شهر جمادىٰ . . . سنة السادسة والعشرين بعد الألف على يد أقلّ عباد الله وأحوجهم إلى رحمة ربّه عيسى بن إبراهيم بن عبد الله لحسا منشأً ومولداً . . . .

وقد رمزنا إليها بـ « مج » .

٣ ـ مخطوطة السيّد النجوميّ (ن) :

ملحقة بكتاب « أوائل المقالات » للشيخ المفيد .

وهو ضمن مجموعة في مكتبة السيّد الحجّة النجوميّ ، في مدينة كرمانشاه (باختران) من محافظات الجمهورية الإسلامية .

وقد سمّاه مفهرسها باسم « الفَرْق بين الشيعة والمعتزلة ، والفصل بين العدليّة منهما »[1] كما ذكر بهذا الاسم كتاب في قائمة مؤلّفات المفيد[2] .

ولكنّه ليس إلّا كتاب أوائل المقالات .

وقد رمزنا إليها بـ (ن) .

٤ ـ مخطوطة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام (ضا) :

ملحقة بكتاب (أوائل المقالات) أيضاً ، ضمن مجموع برقم (٧٤٥٤) .

وفي آخرها :

« تمت الحكايات عن الشيخ أبي عبدالله المفيد قدّس الله روحه ، كتبه العبد الفقير عبد العزيز نجل المرحوم سعيد النجّار ، في سنة الألف والمائتين وثمانين

---

(١) دليل المخطوطات ، للسيّد أحمد الحسيني (ج ١ ص ٢٦١) .

(٢) أمالي المفيد : المقدّمة (ص ٢٢) .

من هجـرة سيّد الأوّلين والآخِـريـن ، وصـلّىٰ الله عليه وعـلىٰ أولاده الطاهـرين .

ولقـد فرغتُ من تنسيخ هذه النسخة الشريفة في خمس ليالٍ بقـين من شعبـان سنة ألْف وثلاثمائة واثنين وخمسـين من الهجـرة في مشهد مولاي أمير المؤمنين عليه السـلام ، وأنـا العبـد محمّـد حسين بن زين العابدين الأْروميهِي عفا الله عن جرائمهما .

وقـد رمـزنا إليها بـ« ضا » .

٥ ـ مخطـوطة السـيّد الروضـاتي (تـي) :

في مـكتبــة العـلاّمـة الحجّـة السيّد مـحمّـد علي الـروضـاتـي الأْصفهانـي دام علاه مجمـوعة قيّمة ، بخطّ جـدّه السيّد محمد الأْصفهاني الجهارسـوقي ، جاء في آخـرها :

« تـمّت الحكـايات عـنِ الشـيخ أبي عبـدالله المفيد قدّس الله سـرّه ، نقلاً عن خـطّ أحـمد بن عبـد العـالي الميسـيّ العـاملـي ، وكـتب العبـد محمّد الموسـويّ حامداً مصـلّياً مسـلّماً مسـتغفراً .

وقد رمـزنا إليها بـ« تي » .

والنسـختان « مط » و« مج » متّفـقتانِ في الأْكثر ، كما أنّ النسـخ البـواقي : « ن » و« ضـا » و« تي » متّفـقاتٌ كذلك ، في إيراد النـصّ .

٨ ـ العمل في الكتاب :

تحدّد عملنا في الكتاب بما يلي :

١ ـ التحقيق :

اعتماداً على النسخ المذكورة ، قمنا باستخلاص النصّ الموثوق به ، على أساس التلفيق بينها .

ولم نُهمل ما جاء في النسخ ، إذا خالف ما اخترناه للمتن ، لدقّة البحث ، واحتمال احتوائها على معنىً يختلّ النصّ بإهماله ، أو ربّما يُستفاد منها أمر ، أو تصلح للقرينيّة على آخر .

وقد أضفت على النصّ ما وجدتُه ضروريّاً واضعاً له بين المعقوفين للتميز .

٢ ـ التقطيع :

عمدنا إلى النصّ ، فقسّمناه إلى عشر فِقْرات ، تضمّ كلّ فِقْرةٍ معلومات مترابطة ، وحكاية لمطالب متكاملة .

والهدف من ذلك تحديد ما عرض في الكتاب ، كما أنّ فيه تسهيلاً لضبط المعلومات ويسر المراجعة والفهرسة .

٣ ـ التوثيق والتعضيد :

وقمنا بتوثيق ما جاء في النصّ من الآراء والعقائد ، بالتوضيح والتخريج ، كما أرجعنا إلى مزيد من المصادر تعضيداً لما جاء في النصّ .

والهدف تقريب المسافة للمراجعين ، تمهيداً لسبيل المقارنة والتوسّع ، واختصاراً للوقت والجهد .

والله هو المسؤولُ أنْ يبلغَ بهذا العمل ما أمّلناه ، وأن يُسبغ علينا رضاه ورأفته وبرّه ، وأن يوفّقنا لخدمة الحقّ وأهله ، وأن يُصلح نيّاتنا وأعمالنا ، ويجعلها في سبيله ،وأنْ يتغمّد والدينا وأساتذتنا ومشايخنا بالرحمة والرضوان ، إنّه قريب مجيب .

والحمد لله رب العالمين .



الحكـايات

مـتن الكـتاب

[بسـم الله الرحـمن الرحـيم]

فصـل من حكـايات الشـيخ المفـيد أبـي عبـدالله

محـمّد بن محـمّد بن النعـمان[1]

قال (السـيّد)[2] الشـريف ؛ أبـو القاسـم ؛ عـليّ بن الحسـين ، الموسـوي (أيّـده الله)[3] :

---

(١) أضاف في « ضا » على العنوان : « عليه الرحمة والرضوان » .

(٢) ما بين القوسين ورد في « ن » و « تي » .

(٣) ما بين القوسين ورد في « مط » .



[١]

[ثلاثةُ أشياء لا تُعْقَل]

سمعتُ الشيخَ أبا عبدالله (أدام الله عزّه)[1] يقولُ :

ثلاثةُ أشياء لا تُعْقَلُ ، وقد اجتهدَ المتكلّمون في تَحْصيل مَعانيها من مُعْتَقديها[2] بكلّ حيلةٍ ؛ فلم يظفروا (منهم)[3] إلّا بعباراتٍ يتناقضُ المعنىٰ فيها[4] على مفهوم الكلام : .

اتّحادُ النصرانيّة[5] .

---

(١) ما بين القوسين من « مط » .

(٢) في « مط » : معتقدها .

(٣) في « ضا » : منهما ، وفي « تي » : منها .

(٤) في « مط » : بتناقض في المعنى .

(٥) اتّحاد النصرانيّة :

هو قول النصارىٰ باتّحاد الأقانيم الثلاثة : الأب ، والابن ، والروح القدس .

وقد اتّفقوا على هذا ، واختلفوا في كيفيّته : هل هو من جهة الذات ؟ أو من جهة المشيئة ؟

لاحظ بعض توجيهاته في تلبيس إبليس لابن الجوزيّ (ص ٧١) ومذاهب الإسلاميّين ، للبدوي (١ / ٦ ـ ٤٤٨) .

واقرأ الردّ عليهم في : الهُدى إلى دين المصطفىٰ (٢ / ٢٦٥ و ٢٨٠ و ٢٨٥ ـ ٢٨٨) والتوحيد والتثليث ، كلاهما للبلاغيّ ، وكشف المراد شرح تجريد الاعتقاد ، للعلّامة (ص ٣ ـ ٢٩٤)وشرح الأُصول الخمسة للقاضي عبد الجبّار المعتزليّ (ص ٥ ـ ٢٩٨)

وكَسْبُ النجّاريّة[٦] .

وأحْوالُ البَهْشَميّة[٧] .

وقال (الشيخ)[٨] : .

ومَن آرتابَ بما ذكرناه في هذا الباب ؛ فليتوصّل إلى إيراد

---

(٦) كَسْب النجّاريّة :

النجّارية : هم أتباع الحسين بن محمّد النجّار (ت ٢٣٠) فرقة من المعتزلة ، ويقالُ لهم « الحُسينيّة » أيضاً .

والكَسْبُ عندهم ما التزموه عند قولهم بأنّ الله تعالى هو خالق أفعال العباد كلّها ، وأثبتوا للعبد تأثيراً في الفعل بقدرةٍ حادثة ، سمّوه « كَسْباً » .

وقرّر بعض الأشاعرة ـ أيضاً ـ هذه الفكرة ، مثل : أبي الحسن الأشعريّ ، وأبي بكر الباقلاّني .

كما ردّها غير النجاريّة من المعتزلة ، كالقاضي عبد الجبّار .

أُنظر احتمالات الكَسْب ، والردّ عليها في : نهج الحقّ وكشف الصدق ، للعلاّمة (ص ١٢٥ ـ ١٢٩) وكشف المراد ، له (ص ٣٠٨) .

وراجع : الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٠٦) ومذاهب الإسلاميّين (ج ١ ص ٦١٦ ـ ٦١٨) وفي (ص ٤٥٦ ـ ٤٦٢) جاء ردّ القاضي عبد الجبّار عليهم .

واقرأ عن النجّارية وآرائها : الملل والنحل ، للشهرستاني (١ / ٨٨ ـ ٨٩) .

(٧) أحوال البَهْشَميّة :

البَهْشَميّة : فرقة من المعتزلة ، منسوبة إلى أبي هاشِم ، عبد السلام بن محمّد الجبّائي (ولد ٢٤٧ ومات ٣٢١) وترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (١١ / ٥٥) رقم ٥٧٣٥ وابن خلّكان في وفياته (٣ / ١٨٣) رقم ٣٨٣ .

واقرأ عن مذهبه : الملل والنحل (١ / ٧٨) .

وسيتحدّث الشيخ المفيد عن فكرة « الأحوال » في الفقرة التالية [٢] فلاحظ مصادر البحث عنها هناك .

(٨) كلمة « الشيخ » من : « مط » و « مج » .

معنىً ـ فـي واحدٍ[٩] منـها ـ معقـول ، أو [١٠] الفـرق بيـنها في التـناقض والفـساد ؛ لِيَعْـلَمَ [١١] أنّ خلافَ ما حكـمنا به هـو الصـوابُ ! وهَيهْـاتَ !؟ .

(٩) في « مط » : معنى واحدٍ .

(١٠) في « مط » : و (بدل : أو) وفي « ن » : إذا ، وفي « تي » : أو للفرق .

(١١) في « ن » : وليعلم .



[٢]

[مَفاسِدُ القَوْلِ بِالحَالِ]

وسَمِعتُه يقولُ :

القولُ بالأَحوالِ [1] يتضمّن من فُحْش الخَطَأ والتناقُض ما لا يخفىٰ علىٰ ذي حِجا :

فمن ذلك : أنّ الحالَ في اللغة هيَ : « ما حالَ الشيء فيها

---

(١) الأَحْوالُ :
هيَ ما التزمه ابو هاشم من أنّ : صفاتَ الباريْ ـ جلّ وعلا ـ ليست هيَ الذاتَ ، ولا أشياءً تقومُ بالذات ، بل هيَ غير الذات منفصلة عنها ، وسمّاها « أحْوالاً » واحدها : « الحالُ » .
وقالت الشيعةُ الإماميّة : إنَّ صفات الباريْ هيَ معانٍ معقولةٌ فقط ، وليس لها مصداق غير الذات الإلٰهيّة الواحدة ، ولم يتصوّروا للأحْوال المذكورة معنىً ، لاحظ « أوائل المقالات » للشيخ المفيد (ص ٦١) .
كما أنَّ الأَشاعرةَ لم يُوافقوا على الأَحوال ، بل التزموا بالصفات باعتبارها أُموراً منفصلةً عن الذات قائمةً بها ، فلذا سُمّوا بالصفاتيّة ، لاحظ التعليقة التالية برقم (٣٦) في هذه الفقرة .
وللتفصيل عن الأَحْوال ، والردّ عليها ، لاحظ : كشف المراد ، المقصد (١) الفصل (١)المسألة (١٢) في نفي الحال (ص ٣٥ ـ ٣٧) ؛ والمسألة (١٣) (ص ٣٧ ـ ٣٩)والمقصد (٣) الفصل (٢) المسألة (١٩) (ص ٢٩٦) . والملل والنحل (١ / ٨٢ ـ ٨٣) . ومذاهب الإسلاميّين (١ / ٣٤٢ ـ ٣٦٤) .
وقد قال الجويني المعروف بإمام الحرمين ـ وهو من كبار الأَشاعرة ـ بفكرة الأَحوال ، وهُوَ أوّل أشعريّ يقول بها ؛ أُنظر مذاهب الإسلاميّين (١ / ٧٣٠ ـ ٧٣٢) .

عن معنىٍ كانَ عليه ، إمّا موجودٍ ، أو مَعْقولٍ » لا نَعْرِفُ[٢] الحالَ في حقيقة اللسان إلاّ ما ذكرناه ، ومَنْ ادّعىٰ غيره كانَ كَمَنْ ادّعىٰ في « التحوُّل » و « التغيُّر » خِلافُ معقولهما .

ومَنْ زعمَ : أنّ الله تعالىٰ يحولُ[٣] عن صفاته ، ويتغيّر في نفسه ؛ فقد كَفَرَ به كُفْراً ظاهِراً[٤] ، تعالىٰ الله عن ذلك عُلوّاً كبيراً .

ثُمّ العَجَبُ ممّن يُنكِرُ على المشبِّهة[٥] (قولَهم)[٦] :« إنّ الله تعالىٰ[٧] عِلْماً به كانَ عالماً ، وقدرةً بها كانَ قادِراً »[٨] ويزعمُ أنَّ ذلك شِرْكٌ ممَّنْ يعتقدُه !! وَهُوَ يزعَمُ أَنَّ للهِ (عزَّ وجلَّ)[٩] حالاً بها كانَ عالماً[١٠] وبها فارقَ مَنْ ليس بعالمٍ ، وأَنَّ له حالاً بها كانَ[١١] قادراً ، وبها فارقَ مَنْ ليس بقادرٍ ، وكذلك القولُ في : حَيٍّ ، وسَميعٍ ،

---

(٢) كذا في « ن » وفي غيره : لا يُعْرَفُ .

(٣) في « مج » : تحوّل .

(٤) في « مط » : فقد كفر بربّه ظاهراً .

(٥) المشبِّهة :

السلفيّة من العامّة الّذين يجعلون لله أعضاء مثل : الوجه واليد والرجل ، استناداً إلى ما جاء في ظاهر النصوص ، وقد أثبتنا كلماتهم والردّ عليها في بحث مستقلّ ، ولاحظ ما يأتي في التعليقة رقم (٣٦) في هذه الفقرة .

(٦) ما بين القوسين من : « مط » و « مج » .

(٧) في « ن » و « ضا » و « تي » : عزّ وجلّ ، بدل « تعالى » .

(٨) وهذه عقيدة الصفاتية ، وسيأتي ذكرهم في التعليقة رقم (٣٦) .

(٩) في « مج » : جلّ اسمه .

(١٠) في « مط » و « مج » : كان بها عالماً .

(١١) في « مط » : كان بها .

وبَصيرٍ ، ويدّعي ـ مَع ذلك ـ أَنَّه مُوَحِّدٌ !؟.

كَيْفَ[١٢] لا يُشْعِرُ بموضع مناقضته[١٣] ؟!.

هذا ، وقد نطقَ القُرآن بأنَّ للهِ تعالىٰ عِلْماً ، فقال عَزَّ اسمُهُ[١٤] :

﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ [من الآية (١٦٦) سورة النساء(٤)] .

و ﴿ ما تَحمِلُ مِنْ أُنْثىٰ ولا تَضَعُ إلّا بِعِلْمِهِ ﴾ [من الآية (١١) سورة فاطر (٣٥) والآية (٤٧) سورة فصّلت (٤١)] .

و ﴿ لا يُحِيْطُوْنَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلّا بِما شاءَ ﴾ [من الآية (٢٥٥) سورة البقرة (٢)] .

وأطْلَقَ المسلمونَ القَوْلَ بأنَّ للهِ سُبْحانه قُدْرةً[١٥] .

ولم يأتِ القُرآن بأنّ للهِ[١٦] حالاً ، ولا أطْلقَ ذلك أَحَدٌ من أهْل العِلمِ والإسلام ، بل أجْمعوا على تخْطِئة مَنْ تلفّظ بذلك في اللهِ سُبْحانَه ، ولم يُسْمَع من أَحدٍ من أهْلِ القِبْلة ، حتّى أَحْدَثَهُ أبو هاشم ، وتابَعَهُ[١٧] عليه نَفَرٌ من أهْل الاعتزال ، خالفوا بِهِ الجميعَ ، على ما ذكرناه .

---

(١٢) في « ن » و « ضا » : بحيث ، بدل « كيف » .

(١٣) كذا في « مج » وفي النسخ : مناقضةٍ .

(١٤) في « ن » و « ضا » : جلّ اسمه .

(١٥) في « ن » : أطلق المسلمون أنّ لله قدرةً .

(١٦) في « مط » و « مج » : بأنّ له تعالى .

(١٧) كذا الصواب ، وفي النسخ : (تبعه) وفي « تي » : أتبعه .

هـذا ، وصاحبُ هـذِهِ[١٨] المَقالَةِ يَزْعمُ : أَنَّ هـذِهِ[١٩] الْأَحوالَ مُخْتلفةٌ ،ولولا اختلافُها لَما[٢٠] اختلفت الصِفاتُ ، ولا تبايَنَتْ في معانيها المعقولاتِ .

فإنْ قيلَ لَهُ : أفهذهِ[٢١] الْأَحْوالُ ، هيَ اللهُ تعالى[٢٢] أم غَيْرُ اللهِ ؟!

قالَ : لا أقول : « إنّما هيَ اللهُ »[٢٣] ولا : « هيَ غيرُه » والقولُ بأحَدِ هذين المَعْنَيَيْنِ مُحالٌ !

وَهُوَ ـ مَعَ هذا ـ جَهَّلَ المشبّهةَ[٢٤] في قَوْلهم : « إنَّ صِفاتِ اللهِ لا هِيَ اللهُ ، ولا هيَ غيرُ اللهِ » وتَعَجَّبَ منهم ، ونَسَبَهُم[٢٥] بذلك إلى الجنونِ والهذيانِ .

وإذا احْتَفَلَ[٢٦] في الفَرْق بين الْأَمْرَيْن ؛ قالَ : إنّما جَهَّلْتُ المُجبرةَ في نَفْيهم أَنْ تكونَ الصفاتُ هيَ اللهَ (وغيرَ اللهِ)[٢٧] ؛ لأنَّهم يُثْبِتونَها

---

(١٨) كلمة « هذه » لم ترد في « مط » .

(١٩) كلمة « هذه » هنامن « مط » .

(٢٠) كذا في « تي » وفي النسخ : ما .

(٢١) في « ن » و « ضا » و « تي » : هذه .

(٢٢) كلمة « تعالى » من « مط » .

(٢٣) في « مط » : لا أقول : « إنّما هيَ هو » .

(٢٤) في « مط » : المُعْتزلة والمُجبرة ، وفي « مج » : المعتزلة ، وعن نسخة أُخرى بدلها : المجبرة ، لكن الصواب ما اثبتناه ، لأنّ القولَ المذكور إنّما هو للمشبّهة الحشويّة ، ، فلاحظ التعليقة (٥) من هذه الفقرة .

(٢٥) كذا في « ضا » و « تي » وفي النسخ : ويعجب منهم وينسبهم .

(٢٦) كذا في « مط » و « مج » وفي « ضا » و « تي » : احتيل ، والكلمة مهملة في « ن » .

(٢٧) ما بين القوسين من « مط » وفي « مج » : أو غيره الله .

مَعانيَ[٢٨] موجوداتٍ ، وأَنا لا أُثْبِتُ الْأَحْوالَ معانيَ موجوداتٍ .

ولـو عَلِمَ أنَّـهُ ٱزْدَادَ مُنـاقَضَـةً[٢٩] فيما رامَ به الفرقَ ، وخَرَجَ عن المعقول[٣٠] لاستحيىٰ من ذلك :

لأنَّ القومَ لَمّا[٣١] أثبتوا الْأَوْصافَ التي تختصُّ بالموجود لمعانٍ ، أوْجبوا (وجـودها عـلى تحـقيـق الكـلام ، لاسـتحالةِ إيْجـابِ الصفـةِ المختَصّـةِ بالمـوجـودِ)[٣٢] بالمعـدوم الذي ليسَ له وجودٌ ، لِما يدخُـلُ في ذلك من الخَـلَلِ والفسـادِ .

وهـذا الرجلُ لم[٣٣] يتأمَّلْ ما اجتناهُ[٣٤] ، فأَثْبَتَ من الصِفاتِ ما لا يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بالمعدوم بِحالٍ ، وزَعَمَ أَنَّهُ لا وجودَ لها ولا عَدَمَ !

فصارتْ مناقضتُه بذلك[٣٥] من جهتين ، تنضافُ إلى مناقضـتهِ في الإنْكـــار على أصْـــحاب الصـــفاتِ[٣٦] على

---

(٢٨) في « ضا » : معا في .

(٢٩) كذا في « ن » و « تي » ونسخة من « مج » وفي نسخة أُخرىٰ من «مج » : قد أراد مناقضة ، وفي « مط » : أنّه قد زاد مناقضته ، وفي « ضا » : أنّه أراد مناقضته .

(٣٠) في « مج » : العقل ، وفي « تي » : العقول .

(٣١) في « مط » ونسخة من « مج » : إنّما ، يدل « لمّا » .

(٣٢) ما بين القوسين لم يرد في « ن » ، وفي « مج » المخصّصة ، بدل « المختصّة » .

(٣٣) في « مط » : لا .

(٣٤) كذا في « مط » وفي النسخ : أجبناه ، وفي « مج » : ما اجتباه .

(٣٥) كذا في « مط » وفي « تي » : لذلك ، وفي « مج و ن و ضا » : مناقضةً .

(٣٦) **أصحاب الصفات** :

هم الصفاتيّة القائلون بأن الله تعالى أعضاء هي صفاتٌ أزليّة ، وهي صفاتٌ خبريّة .

ولمّا كانت المعتزلة ينفون الصفات ـ بهذا المعنى ـ سمّوهم « معطِّلة » ولمّا كان سلف العامّة ←

ما (ذكرناهُ و)[٣٧] حكيناهُ .

على أَنَّ من مَذْهبه ومذهب أبيه[٣٨] أَنّ حدَّ الشيء على[٣٩] « ما صَحَّ

→ يثبتونها سمّوهم « صفاتيّة » .

وقد بالغ بعض السلفية في إثبات الصفات إلى حدّ التشبيه بصفات المُحْدثات ـ كما يقولُ الشهرستاني ـ انحازَ أبو الحسن الأَشعريّ إلى هذه الطائفة، فأيَّدَ مقالتهم بمناهج كلاميّة ، وصار ذلك مذهباً لأهل السُنّة ، وانتقلت سِمةُ « الصفاتية » إلى « الأَشعريّة » .

ولمّا كانت المشبّهةُ والكرّاميةُ من مُثْبتي الصفات عَدُّوهم فرقتين من جملة الصفاتيّة ؛ لاحظ الملل والنحل (١ / ٩٢ ـ ٩٣) و (٩٤ ـ ٩٥) .

وللتفصيل عن القول بالصفات وأنّها قائمة بالذات ، راجع مذاهب الإسلاميّين (١ / ٥٤٥ ـ ٥٤٨) .

وهذا القول يُعارض القول بالأحوال . كما عرفنا في التعليقة (١) من هذه الفقرة .

وردّ العلاّمة الحلّي على الصفاتيّة في نهج الحقّ (ص ٦٤ ـ ٦٥) .

وقد ردّ ابن حَزْم على أهل الصفات ردّاً حازماً ، فقال : هذا كفرٌ مجرّد ، ونصرانيّة محضةٌ ، مع أنّها دعوى ساقطة بلا دليل أصلاً ، وما قال بهذا ـ قطّ ـ من أهل الإسلام قبل هذه الفِرقة المحدَثة بعد الثلاث مائة عام [يعني على يد أبي الحسن الأَشعري ، مؤسّس الأَشعريّة] فهو خروج عن الإسلام ، وترك للاجماع المتّفق .

ثم قال : وما كنّا نصدّق أنّ من ينتمي إلى الاسلام يأتي بهذا ، لولا أنْ شاهدناهم وناظرناهم ورأينا ذلك صراحاً في كتبهم ، ككتاب السمناني قاضي الموصل في عصرنا هذا، وهو من أكابرهم ، وفي كتاب المجالس للأشعري ، وكتب أُخرى ؛ لاحظ الفِصَل لابن حزم (٢ / ١٣٥) .

وانظر رأي الشيعة الإماميّة في الصفات ، في أوائل المقالات (ص ٥٥ ـ ٥٦) .

(٣٧) ما بين القوسين لم يرد في « ضا » و « ن » وفيهما : على ما حكينا .

(٣٨) **الجبّائي ، أبو أبي هاشم :**

محمّد بن عبد الوهّاب ، أبو عليّ ، الجبّائي (ولد ٢٣٥ ومات ٢٩٥) وهو صاحب مذهب « الجبّائيّة » من المعتزلة ، ترجمه في وفيات الأَعيان (٤ / ٧ ـ ٢٦٩) رقم (٢٠٧) .

واقرأ عن مذهبه وآثاره : الملل والنحل (١ / ٧٨) ومذاهب الإسلاميّين (١ / ٢٨٠) .

(٣٩) كلمة « على » لم ترد في « مط » ولا « مج » .

العِلْمُ بهِ والخَبَرُ عنه »[٤٠] .

وهُوَ يزعمُ : أَنّ الْأَحوالَ مَعْلومةٌ له[٤١] وهُوَ دائماً[٤٢] يُخْبرُ عنها ، ويدعو إلى اعتقاد القول بِصحّتها ، ثمَّ لا يُثبِتُها أشياءً !

وهـذا مّما لا يكادُ عِلْمُ[٤٣] المناقَضةِ فيه يخفىٰ على إنسانٍ قد سَمِعَ بشَيْءٍ من النظر والحِجاج[٤٤] .

وأظُنُّ (أنَّ)[٤٥] الـذي أَحْـوَجَـهُ إلى هذه المنـاقضةِ : ما سَطَرهُ المتكلِّمونَ ، واتّفقوا على صوابه ، من « أنَّ الشيءَ لا يخلو من الوجودِ أو[٤٦] العَدَم » فكَرِهَ أن يُثبِتَ الحالَ شيئاً[٤٧] فتكونَ موجودةً أو معدومةً :

ومتىٰ كانتْ موجودةً ؛ لَزِمَهُ ـ علىٰ أصْلهِ ، وأُصُولنا جميعاً ـ أنّها لا تخلو من القِدَم[٤٨] والحُدُوثِ :

---

(٤٠) حدّ « الشيْء » :
نُقل هذا الحدّ عن الجبّائي ، في مقالات الإسلاميّين للأشعريّ (٢ / ١٨١) وذكره الجرجانيّ ـ تعريفاً لُغوياً ـ في التعريفات (٥٧) .
واقرأ عن رأي الجبّائي في « الشيْء » في مذاهب الإسلاميّين (١ / ٣٠٩ و ٣٢٣) .

(٤١) كذا في « مج » وفي النسخ : لله ، بدل « له » .

(٤٢) في « ن » و « ضا » و « تي » : ذاتيّ ، بدل « دائماً » ولعله : دائميّ .

(٤٣) في « مج » يتيسّرُ علم ، وفي « ن ، ضا ، تي » : على ، بدل (علم) .

(٤٤) في « ن » و « ضا » : سمع من النظر والحجاج شيئاً ، وفي « تي » : والمحاج شيئاً .

(٤٥) كلمة « أنّ » من « مط » و « مج » .

(٤٦) في « مط » و « مج » : و ، بدل « أو » .

(٤٧) كـذا في « ن » وفي « مط » : شـيئاً ما ، وفي « ضا » : أن يثْبتَ شيئاً ، وفي « مج » و « تي » : وكره .

(٤٨) في « ضا » و « تي » : العدم ، بدل « القدم » .

وليس يُمكنهُ الإخْبارُ عنها بالقِدَم ؛ فيخرج[٤٩] بذلك عن التوحيد ، ويصيرُ بهِ أسوأ حالاً من أصْحاب الصفات .

ولا يستجيزُ القولَ بأنّها مُحْدَثةٌ ـ وهيَ التي بها لم يزَلْ القديمُ (تعالىٰ)[٥٠] مُسْتحقّاً للصفاتِ ـ فيكون بذلك مُناقِضاً .

وإنْ قالَ : إنّها شيءٌ معدومٌ ؛ دخل عليه من المناقضة مثلُ الذي ذكرناه .

فأنْكَرَ ـ لذلك ـ أنْ تكونَ الحالُ شيئاً .

وهُوَ ، لو شَعَرَ بما قد جَناهُ[٥١] على نفسِهِ ، بنَفْي الشَيْئيّة[٥٢] عنها ـ مع اعتقاده العلم بها ، وصحّة الخَبَرِ عنها ، وإيجابه كونَ القديم (تعالى)[٥٣] ، فيما لم يَزَلْ ـ مستحقّاً لِصِفاتٍ[٥٤] أوْجَبْتها أحوالٌ لَيْسَتْ بشيْءٍ ، ولا موجُودةً ، ولا معدومةً ، ولا قديمةً ، ولا مُحْدَثَةً[٥٥] ـ لَما رَغِبَ في هذا المقالِ ، ولانْتَقَلَ عنه إلىٰ الحقّ والصواب[٥٦] .

---

(٤٩) في « تي » لتخرج .

(٥٠) كلمة « تعالى » من « مط » و « مج » .

(٥١) في « ن » و « تي » : خبأه .

(٥٢) في « مج » و « تي » : التشبيه .

(٥٣) كلمة « تعالى » من « مط » و « مج » .

(٥٤) في « ن » و « تي » و « ضا » : للصفات ، وأضاف في « ضا » : أوجبها أحوالاً .

(٥٥) لاحظ شبه هذا الكلام في الملل والنحل (١/٨٢)

(٥٦) كذا في « مط » و « مجـ » وفي النسخ : والصفات ، إقرأ عن الحقّ في الصفات ، أوائل المقالات (٥٥ ـ ٥٦)

[٣]

فَصْلٌ[١]

[فـي رأي المعتـزلةِ البصْريّـينَ في القُدرةِ والإرادةِ]

قالَ الشيـخُ (أدامَ اللهُ عِزَّهُ)[٢] :

زعَمَ البصريّونَ ـ جميعاً ـ أنَّ القـدرةَ لا يَصِحُّ تعلُّقُـها[٣] بالموجود ؛ لأنَّهـا إنّما [٤] تتـعَلّقُ بالشـيْءِ على سـبيل الحُدوثِ ، وأوْجَـبوا ـ لذلك ـ تقدُّمَـها [عـلىٰ][٥] الفعل .

ثمَّ قالـوا ـ مُناقِضـين ـ : إنَّ الإرادة لا تـتعلّقُ بالشـيْءِ ـ أيَضاً ـ إلّا علىٰ سـبيل الحـدوث ، ولـذلـك[٦] لا يَصِحُّ أن يُـراد الماضي ، ولا القـديمُ .

---

(١) كلمة « فصل » لم ترد في « مط » ولا في « ن » .

(٢) في « ضا » : رحمه الله ، وفي « تي » : ره ، وفي « ن » : (رحمه) فقط .

(٣) في « مج » : تعقلها .

(٤) في « ن » و « ضا » : إمّا أن ، بدل « إنّما » .

(٥) زيادة منّا يقتضيها المعنى واللفظ .

(٦) في « ن » و « ضا » و « تي » : وكذلك ما ، بدَل « فلذلك » .

وهيَ ، مـع ذلك ـ عندهـم[٧] ـ تـوجَد مع المـراد .

فـهَلْ تخفىٰ هـذه المناقـضةُ علىٰ عاقلٍ ؟!

(٧) « عندهم » لم ترد في « ن » .

[٤]

[قولُ المعتزِلة في الجواهر بما]

[يقولُ أصْحابُ الهَيُوْلىٰ]

وقالوا ـ بأجْمعهم ـ : إنَّ جواهر العالم[١] وأعراضه لم تكن[٢] حقائقُها بالله تعالىٰ (ولا بفاعلٍ ألْبَتَّة)[٣] ، لأنَّ الجوهَرَ جَوْهَرٌ في العدم ، كما هُوَ جوهَرٌ في الوجَود ، وكذلك العَرَضُ[٤] .

ثمَّ قالوا : إنّ الله خَلَقَ الجوهَرَ ، وأحْدَثَ عَيْنَهُ ، وأوْجَدَهُ بعد العدم .

---

(١) في « مط » : العلم ، بدل (العالم) .

(٢) زاد في « ن » و « ضا » كلمة « على » هنا .

(٣) كذا جاء ما بين القوسين في « ن » و « تي » ونسخة من « مط » ولكن في أُخرى : « ولا بفاعليّته » وفي « مج » : ولا تفاعُل .

(٤) **القولُ بِقِدَم الجَوْهَر والعَرَض :**
نَسَبَ ابنُ الجوزيّ ذلك إلى أبي عليّ وابنه أبي هاشم الجبّائيَيْن ومَنْ تابَعهما من البصريّين [المعتزلة] أُنظر : تلبيس إبليس (ص ٨٠) .
ونقل نحوه عن الجبّائي في مذاهب الإسلاميّين (١ / ٣٠٢ و ٣٠٤ ـ ٣٠٥) وآنظر رأي الجبّائي في أصالة « الأشياء » في مذاهب الإسلاميّين (١ / ٢٩٠) ورأي أبي الهُذَيْل العلّاف من المعتزلة في « الجوهر والعَرَض » في مذاهب الإسلاميّين (١ / ١٩١) .

فقيـلَ لهـم : ما مـعنى « خَلَقَهُ » (وهـو قبل أَنْ يخـلُقَهُ جـوهَرٌ كـما هـو حينَ خَـلَقَهُ)(٥) ؟!

قـالوا : معـنىٰ ذلك « أَوْجَـدَهُ » !

قـيل لهـم :(٦) ما معـنىٰ قولكـم : « أوْجَـدَهُ » وهـو قبـل الوجـود جوهَرٌ ، كـما هـو في حـال الوجـود ؟!

قـالوا : مـعنىٰ ذلك أَنَّـه أحدثَهُ وأخرجـه من العـدم إلى الوجوْد .

قـيل لهم : هـذِه العبارةُ مثـلُ الأُوَّلتـين(٧) ومعناها معناهمـا ، فما الفائدةُ في قولكم(٨) : « أَحْدَثَهُ ، وأخرجه (من العدم إلىٰ الوجود)(٩) » ؟! وهُـوَ قـبـل (١٠) الإحـداث والإخـراج جوهَـرٌ ، كما هُـوَ في حـال الإحْـداث والإِخْـراج ؟!

فـلمْ يـأتُـوا بمـعنىً يُعْـقَـلُ في جميع ذلك ، ولـم يزيـدوا علىٰ العـبارات ، والانتـقال مـن (حـالةٍ إلىٰ حـالةٍ)(١١) أُخـرىٰ ، نُـزُوْحاً(١٢) مـن الانـقطاع !

ولـمْ يُـفْهَـم عنهـم معـنىً معقـولٌ في « الخلـق » و « الإحـداث »

---

(٥) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(٦) زاد في « مط » هنا : هذه مغالطة و . . . .

(٧) في « مط » : الأُوليَين .

(٨) في « ضا » و « تي » : في الفائدة في قولك .

(٩) ما بين القوسين ليس في « مج » .

(١٠) في « ضا » و « تي » : من قبل ، وفي « ن » : من قبيل .

(١١) جاء في « مج » بدل ما بين القوسين : وأحدة إلى .

(١٢) كذا في « مط » لكن في « مج » و « ن » تروّحاً ، وفي « ضا » و « تي » بُروحاً .

و « الاختراع »[١٣] مع مذهبهم في الجواهر والأعراض !

واصْحابُ بُرُقْلُس [١٤] ومَنْ دان[١٥] بالهيولىٰ[١٦] وقِدَمِ الطبيعة[١٧] أعْذَرُ من هؤلاء القوم ، إنْ كانَ لهم عُذْرٌ !

ولا عُذْرَ للجميع فيما ارتكبوه من الضلال ، لأنّهم يقولونَ : إنَّ الهَيُوْلىٰ هُوَ أَصْلُ العالَم ، وإنَّهُ لَمْ يَزَلْ قديماً ، وإنَّ اللهَ تعالىٰ مُحْدِثٌ له[١٨] كما يُحْدِثُ الصائغُ[١٩] من السبيكة خاتَماً ، والناسجُ من الغَزْلِ ثوباً ، والنجّارُ[٢٠] من الشَجرةِ لوحاً .

---

(١٣) كلمة « والاختراع » من « مط » و « مج » .

(١٤) بُرُقْلُس «Poroklos» :
فيلسوف يونانيّ ، من أصحاب الأفلاطونيّة الجديدة (٤١٢ ـ ٤٨٥ م) ترجمه في فرهنك معين (٥ / ٢٥٦) واقرأ آراءه في الملل والنحل (٢ / ٢٠٨ ـ ٢١٢) .
وكتب بُرقلس كتاب « العلل » في الحجج التي أدلى بها لإثبات قِدَم العالم ، لاحظ مذاهب الإسلاميّين للبدوي (١ / ١١ ـ ٥١٢) .

وقد اختلفت النسخ في هذا الاسم ، وصوابه في « مج » وفي « مط » أُبرقلس .

(١٥) في « ن » و « ضا » و « تي » : وقروان والقول ، بدل « ومن دان » .

(١٦) الهَيُوْلىٰ :
قال الجرجانيّ : لفظ يونانيّ ، بمعنى الأصل والمادّة ، وفي الاصطلاح هي : « جوهرٌ في الجسم ، قابلٌ لِما يعرض لذلك الجسم من الاتّصال والانفصال ، محلٌ للصورتين الجسميّة ، والنوعيّة » : التعريفات (ص ١١٣) .
وانظر : الحدود ، لابن سينا (ص ١٧) رقم (٦) .

(١٧) في « ن » و « مج » : الطينة .

(١٨) كلمة له من « مط » وفي « تي » يحدث .

(١٩) في « ن » الصانع .

(٢٠) في « مط » و « مج » : الناجر .

فأضافوا إلى الصانع الْأَعْيانَ ، لِصُنْعِه[٢١] ما أَحْدَثَ فيها[٢٢] من التَغَيُّراتِ .

والبَصْرِيُّونَ من المعتزلة ، ومَنْ وافَقَهم فيما ذكرناه ، أضافوا إلىٰ الفاعل الجواهِرَ والْأَعْراضَ ، ولم يحصّلوا في باب الإضافة معنىً يُتعلّق به .

ومَن تأمَّلَ (قولَ[٢٣] هذا الفريق علم : أنَّه)[٢٤] قولُ أصْحاب الهيولىٰ ، في معنى قِدَم أصْل العالم ، بعينِه ، وإنْ فارقَ أَهْلَه في العبارة التي يَلْحَقُها الخَلَلُ ، ويَسْلَمُ أُوْلئك منه ، ومن المُناقِضات ، لكَشْفهم القِناعَ ، ومَجْمَجة[٢٥] هؤلاء للتمويهات .

---

(٢١) في « ن » : لصنعة ، وفي « ضا » و « تي » : لصنعته .

(٢٢) كذا في « مط » وفي « ن » و « ضا » و « تي » : ما شاكلها ، وكلمة « أحدث » لم ترد في « مج » .

(٢٣) أضاف في « مط » و « ضا » هنا كلمة : أصحاب .

(٢٤) ما بين القوسين ليس في « ن » .

(٢٥) في « ن » : ومحجمة ، وفي « ضا » و « تي » : ومحجّة .

[٥]

[مفاسِدُ قَوْل المُعْتزلةِ في الوَعيد]

قال الشيخ (أدامَ اللهُ عزّه)[1] :

وقولُ جميع المعتزلة في الوعيد ، تجويرٌ[2] للهِ تعالىٰ ، وتظليمٌ له ، وتكذيبٌ لأخباره[3] .

لأنَّهم يزعمون ، أنَّ مَنْ أطاعَ اللهَ (عزَّ وجلَّ)[4] أَلْفَ سَنةٍ ، ثمَّ قارَفَ[5] ذَنْباً محرَّماً له ، مسوِّفاً[6] للتوبةِ منه ، فمات على ذلك ، لَمْ يُثِبْهُ على شيْءٍ من طاعاته[7] وأبْطَلَ جميع أعماله ، وخلَّدَهُ بذَنْبه في

---

(١) ما بين القوسين ليس في « ن » و « ضا » و « تي » .

(٢) في « ن » و « تي » : تجويز .

(٣) الوعيدُ عندَ المعتزلة :

هو الأصل الثالث ، من الأصول الخمسة للمعتزلة ، وفسّروه بأنّه : كلّ خَبَرٍ يتضمّنُ إيصالَ ضَرَرٍ إلى الغَيْر ، أو تفويت نفع عنه في المستقبل ، ولا فرق عندهم بين أن يكون حَسَناً مُسْتَحَقّاً ، أو لا يكون كذلك .

أُنظر ، مذاهب الإسلاميّين (١ / ٥٥ و ٦٢ ـ ٦٤) وأوائل المقالات (ص ٩٩) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٦٨) .

(٤) ما بين القوسين ليس في « ن » ولا في « تي » .

(٥) في « ن » : فارق .

(٦) في « ن » مسوقاً .

(٧) في « مج » : طاعته .

نار جهنّم أبداً ، لا يُخْرِجُهُ منها برحمةٍ منه ، ولا بشفاعة مخلوق فيه .

وأبو هاشم منهم ـ خاصّة ـ يقولُ : إنّ الله تعالىٰ يُخَلِّدُ في عذابهِ مَنْ لمْ يَتْرُكْ شيئاً من طاعاته[٨] ، ولا ارتكَبَ شيئاً من خلافه ، ولا فَعَلَ قبيحاً نَهاهُ عنه ، لأنّه زَعَمَ وقتاً من الأوقات أَنَّه[٩] لمْ يفعلْ ما وَجَبَ عليه ، ولا خرج عن الواجب باختياره له[١٠] ولا بفعلٍ يضادّه[١١] .

هذا ،

والله تعالىٰ يقول : ﴿ وَلَا نُضِيْعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[١٢] [الآية (٥٦) سورة يوسف (١٢)] .

ويقولُ : ﴿ إنّا لا نُضِيْعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾ [الآية (٣٠) سورة الكهف (١٨)] .

ويقولُ : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهْ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهْ ﴾ [الآية (٧ و ٨) من سورة الزلزلة (٩٩)] .

ويقول : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إلّا مِثْلَهَا ﴾ [الآية (١٦٠) سورة الأنعام (٦)] .

---

(٨) في « مط » و « ن » و « تي » : طاعته .

(٩) كلمة « أنّه » من « تي » .

(١٠) في « مط » : باختيار له ، وفي « ن » و « ضا » : وله .

(١١) في « ضا » و « تي » : ولا يعقل تضادّه .

(١٢) هذه الآية لم ترد في « مط » ولا « مج » .

ويقـولُ : ﴿ إنَّ الحَسَنـاٰتِ يُذهِبْـنَ السَّيِّئـاٰتِ ذلٰـكَ ذِكْـرىٰ لِـلذَّاٰكِـرِيْنَ ﴾ [الآيـة (١١٤) سـورة هـود (١١)] .



[٦]

[مُخالَفاتٌ أُخْرىٰ للمعتزلة]

هذا ، وهُمْ بأجْمَعهم :

[١] يُبْطِلُونَ الشفاعةَ[1] ، وقد أجْمعت الأُمَّةُ عليها .

[٢] ويدفَعونَ نُزولَ الملائكةِ على أهل القُبُورِ[2] ، ولا خِلافَ بينَ المسلمينَ في ذلك .

---

(١) في « مط » و « ضا » : مُبْطلون لِلشفاعة .

الشفاعة في رأي المعتزلة :

أُنظر رأي المعتزلة في الشفاعة ، في أوائل المقالات (ص ٥٢ و ٩٦) وكشف المراد (ص ٤١٦ ـ ٤١٧) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠) .

وآقرأ عن رأي الجَهْميّة في ذلك ، التنبيه والردّ ، للملطيّ (ص ١٣٤) .

وللشيخ المفيد كلام حول الشفاعة في الفصول المختارة (ص ٤٧ ـ ٥٠) .

وراجع أحاديث الشفاعة في : كتاب « الزهد » للحسين بن سعيد (ص ٩٤) الحديث (٢٦٠) و (ص ٩٧) الحديث (٢٦٤) ومسند شمس الأخبار (٢ / ٣٨٥) الباب (١٩٢) .

(٢) **نزول الملائكة على أهل القُبُور :**

وهو المعروف بين المسلمين بنزول مُنكرٍ ونَكيرٍ ومُحاسبتهما للميّت .

اقرأ عن ذلك : أوائل المقالات (ص ٩٢ ـ ٩٣) وتصحيح الاعتقاد ، للمفيد (ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠) .

←

[٣] ويَسْتَهْزِؤونَ بِمَنْ أَثْبَتَ عذابَ القَبْر[٣] ، وكافَّةُ أَهْلِ المِلّةِ عليه .

[٤] ويُنكرونَ خَلْقَ الجَنَّةِ والنارِ ، الآنَ[٤] ، والمسلمونَ - بأَجْمَعِهم - على إثباتِهِ .

وعن إنكار الجَهْميّة لذلك راجع : التنبيه والردّ (ص ١٢٤) .
وراجع أحاديثه في كتاب الزهد ، للأهوازيّ (ص ٨٦) الباب (١٦) الحديث (٢٣١) و (ص ٨٨) الحديث (٢٦٣ و ٢٣٨) .
وانظر : الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥) .

(٣) **عذابُ القَبْر عند المعتزلة :**
نقل عن ضرار بن عمرو - من المعتزلة - إنكار عذاب القبر ، في كشف المراد (ص ٤٢٤ - ٤٢٥) ، وأنكره كذلك جَهْم ، كما في التنبيه و الردّ للملطيّ (ص ١٢٤) .
واقرأ عن هذا الموضوع ، أوائل المقالات (ص ٩٣ - ٩٤) ومن كتب الحديث : كتاب الزهد ، للأهوازي (ص ٧ - ٨٨) رقم (٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥) وانظر الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥) .
وقد تحدّث الشيخ المفيد عن عذاب القبر في جواب المسألة الخامسة من المسائل الساروية ، المطبوعة في « عدّة رسائل للشيخ المفيد » (ص ٢١٨ - ٢٢١) .
وأورد الشيخ الطهراني كتاباً باسم « مسألة في عذاب القبر وكيفيّته » للشيخ المفيد ، وقال : موجود عند السيّد شهاب الدين ، بقم ، فلاحظ : الذريعة (ج ٢٠ ص ٣٩٠) .
وعقد في مسند شمس الأخبار - من كتب الزيدية - الباب (١٨٣) من الجزء الثاني (ص ٣٤٨) لذكر ما ورد في عذاب القبر .
ولاحظ ما نقله القاسمي في : تاريخ الجهميّة والمعتزلة (ص ٣٣ - ٣٤) عن المقبلي في « العلم الشامخ في الردّ على الآباء والمشايخ » من الدفاع عن المعتزلة في هذا الموضوع ، واعتباره منكر عذاب القبرمن شذوذ المعتزلة مثل بشر المريسي ، وضرار

(٤) **خلق الجنّة والنار عند المعتزلة :**
خالف المعتزلة والخوارج في خلق الجنّة والنار ، ولأبي هاشم في ذلك كلام ذكره الشيخ المفيد ←

[٥] وجُمْهُورُهُمْ يُبْطِلُ المِعْراج ، ويزعمونَ : أنَّ ذلك كانَ مناماً من جُمْلةِ المنامات[٥] .

[٦] ومشايخهم يَجْحَدُونَ انشقاقَ القَمَرِ في مُعْجزاتِ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم[٦] .

[٧] وكثيرٌ منهم يُنْكِرُ نُطْقَ الذِراع[٧] .

[٨] وشَيْخُهُم عَبّاد[٨] يَدْفَعُ الإعْجازَ في القُرآن[٩] .

→ في أوائل المقالات (ص ١٥٧ ـ ١٥٨) وانظر الملل والنحل (١ / ٧٣) .
وإنكار خلق الجنّة والنار ـ الآن ـ نُقل عن الأشاعرة ـ أيضاً ـ في كتاب الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٤٥) وعن بعض الجهميّة في التنبيه والردّ (ص ٩٨) وإنكار جَهْم بن صفوان له في (ص ١٣٧ ـ ١٤٠) .
واقرأ عن الجنّة والنار : الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥ ـ ٦) وتصحيح الاعتقاد للمفيد (ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠) وصفة الجنّة والنار لسعيد بن جناح المطبوع مع كتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد (ص ٣٥٤) . وصفة الجنّة ، لأبي نُعيم الأصفهاني .

(٥) **المعراج عند المعتزلة :**
تحدّث عن ذلك القاضي عبد الجبّار المعتزلي في : تثبيت دلائل النبوّة ، الجزء الأول .

(٦) **انشقاق القمر ، عند المعتزلة :**
اقرأ عن ذلك : تثبيت دلائل النبوّة ، الجزء الأول .

(٧) **نطق الذراع عند المعتزلة :**
اقرأ عن ذلك : تثبيت دلائل النبوّة ، الجزء الأول .

(٨) **عبّاد :**
هو ابن سُليمان الصَيْمريّ ، من شُيوخ المعتزلة من طبقة الجاحظ .
اقرأ عنه شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٤ / ١٥٩) ومقالات الإسلاميّين للأشعري (ص ٢٢٥) .

(٩) **إعجاز القرآن :**
أنكره النّظام من المعتزلة في « النظم والتأليف » أُنظر : مذاهب الإسلاميّين (١ / ٢١٣ ـ ←

[٩] وسائِرُهُم - إلاّ مَنْ شَذَّ مِنْهُم - يَزْعَمُ : أنَّ طريقَ المُعْجزات التي[١٠] للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم - سِوَى القرآن - أخبارُ الآحاد[١١]، ليطرّق بذلك إلى[١٢] إنكارها ، والطَعْن في الاحتجاج بها على الكفّار.

[١٠] وأمّا قولهم في الأنبياء عليهم السلام ، فإنّهم يَصِفونَهم بالمعاصي ، والسَهْو ، والنِسْيان ، والخطأ ، والزَلَلِ في الرأي[١٣] .

[١١] ويقولونَ : إنَّ الإمامَ - الذي يخلُفُ النبيَّ صلّى الله عليه وآله وسلّم - قد يكونُ إماماً لجميع أَهْل الإسْلام ، وإنْ كانَ زِنْديقاً ، كافِراً باللهِ العَظيم ؛ في الباطِن ، جاهِلاً بكثيرٍ من عِلْم الدين ؛ في الظاهر[١٤] مُجَوَّزاً عليه السَهْوُ ، والنسيانُ ، وتَعَمُّدُ[١٥] الضلالِ ، وإظْهارُ الكُفْرِ والارتدادِ[١٦] .

← ٢٢٠) ومقالات الإسلاميين (ص ٢٢٥) وأنظر كشف المراد للعلاّمة (ص ٣٥٧) .

وراجع الردّ عليه في الكتب الخاصّة بذلك ، وللأُستاذ الدكتور مصطفى محمود - الكاتب المصري - نظرية قيّمة في الإعجاز أثبتها بأُسلوبه الشيّق في كتاب « القرآن محاولة لفهم عصريّ » .

(١٠) كلمة « التي » لم ترد في « تي » .

(١١) أُنظر حول إنكارهم للمعجزات : مذاهب الإسلاميّين (ج ١ ص ٤٧٥ - ٤٧٨) .

(١٢) في « تي » ليطرّف بذلك إنكارها ، وفي « مط » : يتطرّق بذلك إنكارُها .

(١٣) عصمة الأنبياء عليهم السلام :

إقرأ عن هذا ، كتاب تنزيه الأنبياء ، للسيد المرتضى ، وعصمة الأنبياء للرازي ، وبحثاً مفصّلاً في كتاب حجّيّة السُنّة ، للشيخ عبد الغني عبد الخالق بعنوان « المقدّمة الثانية : في عصمة الأنبياء » (ص ٨٥ - ٢٣٩) .

(١٤) « في الظاهر » لم ترد في « ن » ولا في « تي » .

(١٥) في « ن ، ضا ، تي » : ويعتمد .

(١٦) عصمة الأئمّة :

إقرأ عن ذلك : تنزيه الأنبياء ، للمرتضىٰ ، وكشف المراد ، للعلاّمة المقصد الخامس ، ←

ومع هـذا ؛ فإنَّ الْأُمَّـةَ ـ التي تَحْتاجُ إليه ـ عِـنْدهُم ـ ولا تستغني عنـه في وَقْتٍ مـن الْأَوْقـاتِ ـ أشْـرَفُ مـن الْأنبـياء كُلِّهـم ، في صِفات الكَمال ، لأنَّـها مَعْصُـومَةٌ من الصَـغائِر ، والكَـبائِر ،والسَهْو ، والغَفْلَة ، والغَـلَطِ ، عالِـمَـةٌ بجميع الْأَحْـكام ، لا يجـوزُ اجْتِـماعُـها عـلىٰ شـيْءٍ مـن الضـلال ، ولا يسـوغُ لأحَدٍ مُخالَفَـتُها فيـما اتّفـقت عليـه ، وإنْ كانَ من جِـهَةِ الـرأي[17] .

وهـذه الْأَقْوالُ ـ كُلُّـها ـ ظاهرةُ الاخْتلال[18] بَيِّـنةُ التناقُضِ والفَسادِ ، مُخالِفةٌ لأدلّـة العُـقُـولِ ، ومقتـضىٰ السُـنَّةِ والكـتابِ .

والله نَسْـأَلُ العِصْـمـةَ مِمّا يُسْـخِـطُهُ ، والتـوفيقَ لِمَـرْضـاتِـهِ ، وإيّـاهُ نَسْـتَهْدِي إلىٰ سَـبيل الرشاد .

← المسألة (٢ ، ٣) ص (٣٦٢ ـ ٣٦٦) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٣٤) وما بعدها .

(١٧) كلمة « الرأي » ساقطة من « ن ، ضا ، تي » .

عصمة الأُمّة :

التزم بعض بها ، وصرّح به منهم ابن قدامة المقدسي ، في روضة الناظر في بحث الإجماع (ص ١١٨) .

(١٨) في « مط » و « مج » : الاختلاف .



[٧]

فَصلٌ[١]

[المناظرة من أُصول الإماميّة]

ومن الحكايات (أيضاً عنه)[٢] :

قلتُ للشيخ (أبي عبدالله ، أدام الله عزّه)[٣] :

إنّ المعتزلة[٤] والحشويّة[٥] يزعمون : أنَّ الذي نَسْتَعْمِلُهُ من

---

(١) كلمة « فصل » وردت في « مج » و « تي » .

(٢) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(٣) ما بين القوسين من « مط » .

(٤) المعتزلة :

فرقة من العامّة تعتمد العقلَ في التفكير وتسترشده للوصول إلى الحقّ ، وأهمّ عناصر فكرهم الأصول الخمسة التي يبتني عليها الاعتزال ، وأهمّها المنزلة بين المنزلتين .

إقرأ عنها : شرح الأصول الخمسة ، للقاضي ، وتاريخ المذاهب الإسلامية (ص ١٤٨ و ١٤٩) ومذاهب الإسلاميّين (١/ ٦٤ - ٦٩) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ١٢٦)وبعدها . ولاحظ : أوائل المقالات (ص ٤٢) .

(٥) الحشويّة :

فرقة من أصحاب الحديث من العامّة ، ذكرها الشيخ المفيد في كتبه ، لاحظ : أوائل المقالات (ص ٦٨) والإيضاح ، لابن شاذان (ص ٣٦-و ٤٢) .

وجاء اسم الحشويّة في كتاب الاقتصاد للغزّالي (ص ٣٥) .

المُناظـرة شـيْءٌ يُـخالف أُصـول الإمامـيّة[٦] ويَخْـرُج عن إجماعهـم ، لأنَّ القـوم لا يـرونَ المنـاظـرة دِيـناً[٧] ويَـنْهَوْنَ عـنها ، ويَـرْوُونَ عن أئمّتهـم عليهـم السـلام تبديـع فاعلها[٨] وذمّ مسـتعملها !

فَـهَلْ مَعَكَ روايةٌ عِـن أَهْـل البيت عليهـم السلام في صِحّـتها ؟ أو[٩] تعتـمدُ على حُجَـج العُقول ، ولا تلـتفتُ إلى ما[١٠] خالَفـها وإنْ كـانَ عليـه[١١] إجْـماعُ العِـصابَة ؟!

فـقـال : قد أخْـطَأَتِ المعـتزلةُ والحشـويّةُ ، فيما آدّعـوه علينا مـن خـلاف جماعـة أهْلِ مذهـبنا ، في اسـتعمال المناظـرة .

وأَخْطأَ مـن ادّعىٰ ذلـك ـ أيضاً ـ مـن الإماميّة ، وتـجاهَلَ .

لأنَّ فُـقَهاءَ الإماميّـة، ورُؤساءَهـم في علم الدين ، كانوا يَسْتَعْمِـلُونَ المناظرةَ، ويدينونَ بصحّتها ،وتلقّىٰ ذلـك عَنْهُم الخَلَفُ ، ودانُـوا بـه[١٢] .

---

(٦) الإماميّة :

فرقة من المسلمين ، تلتزم بالتوحيد والعدل، ونبوّة النبيّ محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ، والمعاد الجسماني ، وبإمامة الأئمّة الاثني عشر من أهل بيت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

إقرأ عنها : عقائد الإماميّة للمظفّر ، وأَصْل الشيعة وأُصولها لكاشف الغطاء .

وراجع : تصحيح الاعتقاد للشيخ المفيد .

(٧) أضاف في « ضا » كلمة : إلاّ .

(٨) في « مج » : فاعليها .

(٩) في « مط » و « مج » : أم .

(١٠) في « مط » : من .

(١١) كلمة « عليه » لم ترد في « تي » .

(١٢) موقف السلفية العامّة من علم الكلام :

وقف السلفيّة أهل السُّنّة من علم الكلام الإسلامي موقفاً معادياً فكان مالك بن أنس ←

وقـد أَشْـبَعْتُ القـول في (هـذا الباب [وذكـرتُ أسماء المعروفـين بالنَظـرِ ، وكُتُبهـم ، ومدائـح الأئمّة عليهم السـلام لهم][١٣] فـي كتابِي : الكامل فـي علوم الدين ، وكـتاب : الأركان فـي دعائـم الديـن .

وأنـا أرْوي لَـكَ ـ في هـذا الوقـت ـ حديـثاً من)[١٤] جُمْـلَة ما أوْرَدْتُ فـي ذلك[١٥] :

أخْـبَرني أبو الحسـن ، أحمد بن محـمّد بن الحسـن بن الولـيد ، عن أبـيه ، عن سـعد بن عبدالله ، عـن أحمد بن محـمّد بن عيسى ، عـن يونـس بن عبـد الرحمن ـ مـولىٰ آل يقطـين ـ عـن أبي جعفر ، محـمّد بن النعمان : عـن أبي عَبْـدالله ، الصـادق جعفر بن محـمّد عليه السـلام :

قـال : قال لي : خاصِـمُوهُم وبيِّـنُوا لهـم الهُـدىٰ الذي أنْـتُم عليـه (وبيِّنـوا لهـم ضـلالهم)[١٦] وباهـلوهـم في عليٍّ عليـه السلام[١٧] .

يقول : « الكـلام في الدين أكرهه ، ولا أُحبّ الكلام إلّا فيما تحته عمل . . » الاعتصام، للشاطبي (٢ / ٢ ـ ٣٣٤) ومناهج الاجتهاد في الإسلام (ص ٦٢٤ ـ ٦٢٥) .
وكان أحمد بن حنبل يقول : « لست صاحب كلام ، وإنّما مذهبي الحديث » المنيةُ والأمل، لابن المرتضى (ص ١٢٥) ومناهج الاجتهاد في الإسلام (ص ٧ ـ ٥٠٨ و ٦٧٩)
وألّف الخطّابي منهم كتاب : الغُنية عن الكلام وأهله .
لكنّ الأشاعرة من العامّة تصدّوا لهم فألّف الأشعري « رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام » لاحظ مذاهب الإسلاميّين (١ / ١٥ ـ ٢٦) .

(١٣) ما بين المعقوفين لم يرد في « ن » .

(١٤) ما بين القوسين لم يرد في « ضا » ولا في « تي » .

(١٥) زاد في « مط » و « مج » : إن شاء الله .

(١٦) ما بين القوسين ليس في « ن » ولا في « تي » .

(١٧) الحديث ذكره المفيد مرسلاً في تصحيح الاعتقاد (ص ٢١٨) .



[٨]

[اتّهام التشبيه]

[وقول هِشامٍ بِالتجسيم اللفْظيّ]

قلتُ : فإنّي لا أزالُ أسْمَعُ المعتزلةَ يدّعونَ علىٰ أسلافِنا[١] : أنَّهم كانوا ـ كلّهم ـ مُشَبِّهةً .

وأسْمَعُ المشبِّهةَ من العامَّةِ[٢] يقولون مثل ذلك .

وأرىٰ جماعةً من أصْحاب الحديث من الإماميّة يطابقونهم علىٰ هذه الحكاية ، ويقولون : إنَّ نَفْيَ التشبيهِ إنَّما أخَذْناهُ من المعتزلة !

فأُحِبُّ[٣] أنْ تَرويَ لي حَديثاً يُبْطِلُ ذلك .

فقالَ : هذهِ الدَعْوىٰ كالأُولىٰ[٤] .

ولم يكن في سَلَفِنا رحمهم الله مَنْ يَدِيْنُ بالتشبيه من طريق

---

(١) في « ن ، ضا ، وتي » : أسلافكم .

(٢) في « ن » و« ضا » و« تي » : من العالم .

(٣) في « ن » : فأوجب .

(٤) في « مج » : كالأوّلة .

المعنى[٥] .

وإنّما خالَفَ هشامٌ[٦] وأصحابُه ، جماعةَ أبي عبدالله عليه

---

(٥) يعتقد الشيعة الإماميّة بالتوحيد ، ونفي التجسيم ، ونفي الرؤية ، وقد أقاموا على ذلك الأدلّة ، من العقل والنقل ، وألفوا في ذلك الكُتب ، لكنّ المخالفين ـ ولأغراضٍ أو شُبَهٍ ـ اتّهموهم بخلاف ذلك ، فتصدّى لهم كبار الطائفة بالردّ والتفنيد .

قال الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين القمّيّ (ت ٣٨١) في مقدّمة كتابه « التوحيد » : إنّ الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أنّي وجدتُ قوماً من المُخالفين لنا ينسبون عصابتنا إلى القول بالتشبيه والجبر ، لِما وجدوا في كتبهم من الأخبار التي جهلوا تفسيرها ، ولم يعرفوا معانيها . . . فقبّحوا لذلك عند الجهّال صورةَ مَذْهبنا ، ولبّسوا عليهم طريقتنا ، وصدّوا الناس عن دين الله ، وحملوهم على جُحود حُجَج الله ، فتقرّبتُ إلى الله تعالى ذكرُهُ بتصنيف هذا الكتاب في التوحيد ، ونفي التشبيه والجبر . لاحظ : التوحيد (ص ١٧ ـ ١٨) .

هذا ، والشيخ الصدوق يعدّ في أهل الحديث من الشيعة .

وقد ألّف أخوه الحسين بن عليّ بن الحسين القمّيّ كتاباً باسم « التوحيد ونفي التشبيه » .

وانظر حول اعتقادنا في التوحيد : نهج الحقّ ، للعلاّمة (ص ٥٥ ـ ٥٦) وكشف المراد ، له (ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤) .

والغريب أنّ للعامّة ـ وخاصّة الحشوية منهم ـ مقالات منكرة في التجسيم والتشبيه والرؤية ، تَقْشَعِرُّ منها الجُلُود ، وقد فصّلنا البحث معهم والردّ على شُبهاتهم ، والكشف عن أغلاطهم وما إلى ذلك ، في مقال مستقلّ ، أعاننا الله على تكميله .

ولاحظ التعليقين رقمي (٢١) و (٣٥) من الفقرة [٩] فيما يأتي .

(٦) هشام بن الحكم ، أبو محمّد ، الكنديّ ـ مولاهم ـ البغداديّ ، الكوفيّ :
متكلّم شيعيّ ، من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام ، ولد في الكوفة ، ونشأ في واسط ، وانتقل إلى بغداد ، له روايات كثيرة في العقائد والأحكام ، وألّف كُتباً عديدة ، أكثرها في الكلام ، منها : التوحيد ، والكلام على حدث الأجسام ، والردّ على الزنادقة ، والردّ على أصحاب الاثنين ، والردّ على أصحاب الطبائع ، وكتاب الشيخ والغُلام في التوحيد ، الردّ على المعتزلة ، والردّ على أُرطاطا لس في التوحيد ، والمجالس في التوحيد ، وكتب كثيرة في الإمامة .

السلام بقوله[٧] في الجسم ؛ فَزَعَمَ أَنَّ الله تعالىٰ : « جِسْمٌ لا[٨] كالْأَجسام »[٩] .

وقد روي : أنّه رجع (عن هذا القول بعد ذلك .

وقد اخْتَلَفَت الحكاياتُ)[١٠] عنه ، ولم يصحّ ـ منها ـ إلّا ما ذكرتُ[١١] .

وأمّا الردُّ على هشام ، والقول بنفي التشبيه ، فهو أكثر من أنْ

→

ترجم له أصحاب الكتب الرجالية الشيعيّة كافّة ، وأثنوا عليه بالثقة والتحقّق بهذا الأمر ، والتقدّم في الكلام ، كما جرحه العامة ، وخاصة المعتزلة لشدّته عليهم ، ولعجزهم عن مقارعة حُججه .

وقد تحدّثنا عنه في مقالنا عن مقولته « جسم لا كالأجسام » كما سيأتي .

وأنظر ترجمته في رجال النجاشي (ص ٤٣٣) رقم (١١٦٤) والفهرست للطوسي (ص ٢٠٣) رقم (٧٨٢) ورجال الكشيّ ، الأرقام (٤٧٥ ـ ٥٠٣) و (١٠٢٥) .

(٧) يدل هذا التعبير على أنّ لهشام رأياً في التعبير بالجِسْم ، وهو إطلاقه على البارئ بلفظه ، لا بمعناه المعروف ، بل بمعنى « الشيء » الذي اصطلحه هشام ، وكان متداولاً في عصره ، واستدلّ عليه بالحصر العقليّ ، وقد أوضحنا كلّ هذه الجوانب في مقالنا عن « جسم لا كالأجسام » .

(٨) كذا في « مط » و « مج » لكن في « ن ، ضا ، تي » : ليس ، بدل « لا » .

(٩) هذه المقولة المعروف عن هشام إطلاقها ، وإن نقلت عن غيره أيضاً ، وقد تحدّثنا عن مدلولها وعن دليلها عند هشام ، بنحو مفصّل جدّاً في مقال بعنوان « مقولة جسم لا كالأجسام بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام » نشر في مجلّة (تراثنا) العدد التاسع عشر (ص ٧ ـ ١٠٧) .

(١٠) ما بين القوسين ورد في « مط » و « مج » .

(١١) لاحظ مقالنا المذكور آنفاً ، فقد ذكرنا بتفصيل ما يصحّ نسبته إلى هشام من القول ، في باب التجسيم ، وأنّ أعداءه من العامة ـ خاصة المعتزلة ـ قد نسبوا إليه أُموراً باطلة اتّهموه بها زوراً وبُهتاناً ، فلاحظ .

يحصى من الرواية عن آل محمّد عليهم السلام .

أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد بن قُولَوَيْه (رحمه الله)[١٢] ، عن محمد بن يعقوب[١٣] ، عن محمد بن[١٤] أبي عبدالله ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الحسين بن الحسن ، عن بكر بن صالح والحسن[١٥] ابن سعيد ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن محمد بن زياد ، قال : سمعت يونس بن ظبيان ، يقول : دَخَلْتُ على أبي عبدالله عليه السلام ، فقلتُ له : إنَّ هشام بن الحكم يقول في الله عزّ وجلّ[١٦] قولاً عظيماً ،

---

(١٢) الترحّم لم يرد في « ن » ولا في « تي » .

(١٣) روى الكلينيّ محمد بن يعقوب هذا الحديث بنفس السند الذي جاء في كتابنا (الحكايات) إلّا أنّ فيه : « ... بكر بن صالح ، عن الحسن بن سعيد ... » في الكافي (ج ١) كتاب التوحيد ، باب النهي عن الجسم والصورة ، الحديث (٦) تسلسل (٢٨٣) .
وقد رواه الصدوق ، بعين السند ، إلّا أنّ فيه : « ... الحسين بن الحسن والحسين بن عليّ ، عن صالح بن أبي حمّاد ، عن بكر بن صالح ، عن الحسين بن سعيد ... » في كتاب التوحيد ، الباب (٦) الحديث (٧) (ص ٩٩) .
وبعد المتابعة والفحص في الأسانيد توصّلنا إلى أنّ الصحيح ما جاء في كتابنا من عطف الحسن بن سعيد بالواو ، على الحسين بن الحسن ـ وهو ابن بردة ـ لأنّه في طبقته ، وهما يرويان عن بكر بن صالح ، وبكر يروي عن محمد بن زياد .
وأمّا الحسين بن سعيد ـ فهو الكوفي الخزّاز ، وهو الذي يروي عنه بكر بن صالح ، وهو غير الأهوازي المعروف ، بل أقدم منه طبقةً .
والاستدلال على كلّ هذه الدعاوي ، والاستشهاد لها ، يطول جدّاً وليست هذه التعليقات متّسعة لذلك ، وسنوردها في بعض بحوثنا الرجالية ، بعونه تعالى .

(١٤) في « ن » زيادة : أحمد بن .

(١٥) في « مط » و « مج » : الحسين ، ولاحظ التعليقة (١٣) السابقة هنا .

(١٦) قوله : « عزّ وجلّ » لم يرد في « تي » .

إلّا أنّي أختصر لك منه أحرفاً[١٧] : يَزْعمُ : أنّ الله سبحانه[١٨] : « جِسْمٌ (لا كالأجسام)[١٩] » لأنَّ الأشياءَ شيئانِ : جِسْمٌ ، وفِعْلُ الجِسْم ؛ فلا يَجُوزُ أنْ يكونَ الصانع[٢٠] بمعنى الفِعْل ، ويجبُ أنْ يكون بمعنىٰ الفاعِل .

فقال أبو عبدالله عليه السلام : يا وَيْحَهُ ! أما عَلِمَ أَنَّ الجِسْمَ مَحْدُودٌ ، مُتَناهٍ ، مُحْتَمِلٌ للزيادة[٢١] والنقصانِ ، وما احْتَمَلَ ذلك كان مخلوقاً ؟! (فَلَوْ كانَ الله تعالىٰ جِسْماً ؛ لم يكن بَيْنَ الخالِقِ)[٢٢] والمَخْلُوْق فَرْقٌ .

فهذا قول أبي عبدالله عليه السلام ، وحُجَّته على هشام فيما اعْتَلَّ به هشام من المقال[٢٣] .

فكَيْفَ نَكُوْنُ قد أخَذْنا ذلك[٢٤] عن المعتزلة ؟!

لَوْلا قِلَّةُ الديْنِ !؟

---

(١٧) في « مط » : حرفاً .

(١٨) في « تي » : تعالى ، بدل « سبحانه » .

(١٩) ما بين القوسين ورد في « مط » فقط .

(٢٠) في « ن ، ضا ، تي » : التابع ، والكلمة مهملة من النقط في « تي » .

(٢١) في « ن » : متحمّل الزيادة .

(٢٢) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(٢٣) في « ن ، ضا ، تي » : على هشام اعتلّ فيه لمقاله .

(٢٤) في « ن » : أخذناه ، بدل : أخذنا ذلك .



[٩]

[اتّـهامُ الجَـبْرِ والـرؤيَة]

[ضـدّ شـيعة أهل البـيت عليهم السـلام]

قلـتُ له[١] : فإنّهـم يـدّعُونَ[٢] : أنّ الجماعة كانت تَدِيْنُ بالجَبْر ، والقَـوْلِ بالرُؤْيَـةِ ، حتّى نُـقِلَ عـن جماعَةٍ مـن المُتـأَخِّرينَ منهـم المُعْتَـزِلَةُ عنّا ذلـك[٣] .

فَهَـلْ مَعَنا رِوايَةٌ بخـلافِ ما ادّعَـوْهُ ؟

فقالَ : هـذا ـ أيضاً ـ (تَـخَرُّصٌ علينا)[٤] كالأَوّل .

مـادانَ (أَحَـدٌ مـن)[٥] أصْحابنا قَطُّ[٦] بالجَـبْر ، إلاّ أنْ يكـونَ عامّـيّاً[٧] لا يعـرفُ تَأْويـلَ الأَخـبـارِ ، أَوْ شاذّاً عـن جَماعَـةِ الـفُقَـهـاءِ

---

(١) « له » من « تي » .

(٢) في « ن ، ضا ، تي » : يزعمون .

(٣) كذا في « ضا » لكن في النسخ البواقي : عن ذلك .

(٤) ما بين القوسين من « ن » و « تي » .

(٥) ما بين القوسين من « ن » .

(٦) كلمة (قط) من « مط » و « مج » .

(٧) المراد بالعامّيّ : هو من لا خبرة له بالعلم ، ولو كان يلمّ بعباراته ، ويحفظ النصوص ←

والنُـظّارِ[٨] .

والـروايةُ في العَـدْلِ ، ونَفْيِ الـرُّؤْيَـةِ ، عـن آلِ محمّد عليهـم السلام أكْثَـرُ من أنْ يَقَعَ عَلَـيْها الإِحْـصاءُ .

أَخْـبَرني أَبـو محـمّد ، سَـهْلُ بن أَحْمـد الدِيباجيّ ، قـالَ : حَدَّثـنا أبـو محـمّد قاسِـمُ بن جَعْفر بن يَحْـيىٰ المصـريّ[٩] ، قـال :حَدَّثَنا[١٠] أبو يُوسـف يَعْقُوب بن عـليّ[١١] ، عـن أبيه ، عن حَجّاج بن عَبْدالله[١٢] ،

←

المرتبطة به ، وإنّما يخرج من ذلك مَنْ كان من أصحاب النظر في العلم ، وهذا يعمّ الفقه والكلام ، بل سائر المعارف .

(٨) ذهب أهـل الحـديث ـ وهم الأخباريّون ـ إلى الالتزام ، بما ورد في الروايات والتسليم لظواهرها ، وما تدلّ عليه من الاعتقاد بالجَبْر ، فقالوا تبعاً لبعض النصوص : « أفعال العباد مخلوقة لله خلق تقدير لا خلق تكوين » قال الصدوق منهم : ومعنى ذلك : أنّه لم يزل عالماً بمقاديرها

وقد رُدّ ذلك في مذهب المتكلّمين من الشيعة ، قال الشيخ المفيد ـ وهو من أهل الاجتهاد ـ : الصحيح عن آل محمّد صلّى الله عليهم : أنّ أفعال العباد غير مخلوقة لله ، والذي ذكره أبو جعفر [الصدوق] قد جاء به حديث غير معمول به ، ولا مرضيّ الإسناد ، والأخبار الصحيحة بخلافه ، وليس يعرف في لُغة العَرَب أنّ العلم بالشيء هو خلق له . . .

أُنظر تصحيح الاعتقاد (ص ١٩٧ ـ ٢٠١) ولاحظ (ص ٢٠١) فإنّ فيه تفصيلاً عن الجبر ومعناه .

واقرأ كتاب الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٨٢) .

وتعرّض الشيخ المفيد لذلك في المسألة السابعة من المسائل الساروية ، لاحظ : عدّة رسائل للشيخ المفيد (ص ٢٢١) .

(٩) في « ن » : البصري ، بدل « المصري » .

(١٠) في « ن » : حدّثني .

(١١) « بن علي » لم ترد في « ن » .

(١٢) في « ن » و « تي » : عبيدالله .

قال : (سَمِعْتُ أبي يَقُوْلُ)[١٣] :

سمعتُ جعفر بن محمّد عليه السلام ـ وكان أفْضَلَ من رَأَيْتُ من الشرفاء[١٤] والعُلماء ، وأهل الفَضْل ـ وقد سُئِلَ : عن أَفْعالِ العباد ؟

فقال : كُلُّ ما وَعَدَ الله ، وتوَعَّدَ[١٥] عليه ، فَهُوَ من أفعال العباد .

وقالَ : حَدَّثني أَبي ، عن أَبيه ، عن الحسين[١٦] عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ في بعض كلامه ـ : إنّما هي أعمالكم تُرَدُّ إليكم[١٧] فَمَنْ وَجَدَ خَيْراً ؛ فَلْيَحْمَدِ الله ، ومَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذلك ؛ فلا يَلُومَنَّ[١٨] إلّا نَفْسَهُ[١٩] .

فَأَمّا نَفْيُ الرؤْيةِ عن الله عَزَّ وَجَلَّ بالأَبْصارِ ؛ فَعَلَيْهِ إجْماعُ الفُقَهاءِ[٢٠] والمتَكلّمينَ من العصابة كافّةً ، إلّا ما حكي عن هشامٍ في خلافه[٢١] .

---

(١٣) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(١٤) في « ن ، ضا ، تي » : من البشر ، بدل « من الشرفاء » .

(١٥) في « ن » و « مج » : وتواعد .

(١٦) في « ن ومج وتي » : عليّ بن الحسين عليهما السلام .

(١٧) في « ن » و « ضا » : عليكم .

(١٨) في « ن ، ضا ، تي » : فلا يلوم .

(١٩) لم أقف على تخريج هذا الحديث فيما توفّر لديّ من كتب الحديث .

(٢٠) كلمة « الفقهاء » لم ترد في « ن » .

(٢١) حكى المخالفون للشيعة عن هشام أقوالاً غريبة في التوحيد وفي الأمور العقلية حتى نسبوا إليه « المحال الذي لا يتردّد في بُطلانه ذو عقل » كما نسبه إليه ابن حجر في لسان الميزان (٦ / ١٩٤) .

وأكبر كلمةٍ خرجت من أفواههم نسبة (التجسيم) إلى هذا الرجل العظيم ، معتمدين على إطلاقه مقولة « جسمٌ لا كالأجسام » غافلين ـ أو متغافلين ـ عن مؤدّى هذه ←

والحُـجَجُ عليـه مأثُـورَةٌ[٢٢] عـن الصادِقيْـنَ عليهم السـلام[٢٣] :

فـمن ذلك : حَديـثُ أحْمَد بـن إسْحاق ، وقـد كـتب[٢٤] إلى أبي الحسـن الثالث علـيه السلام ، يسـأله[٢٥] : عـن الرؤية ؟

فكـتـب جوابـه : ليـس تجوز[٢٦] الـرؤيـة ما لم يَكُـنْ بَـيْنَ الـرائي

المقولة ، ومحتواها ، ودليلها ، وصدرها وذَيلها .
وقد أثبتنا في مقالنا السالف الذكر أنّ المقولة إنّما تدلّ على التوحيد والتنزيه ونفي التجسيم المعنويّ ، ونفي التشبيه ، وإنما مدلولها عند هشام وعلى مصطلحه في الجسم أنّه بمعنى الشيء الموجود القائم بذاته ، هو مفهوم جملة « شيء لا كالأشياء » المأخوذة من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كمثلهِ شيْءٌ ﴾ بلا زيادة أو نقصان .
وعلى أثر جهلهم بهذا ، أو تجاهلهم عنـه ، عمدوا إلى اتّهام هشام بما يستلزمه القول بالتجسيم ، من القول بالتشبيه ، والقول بالرؤية .
وممّن تعمّد اتّهام هشام ، مع وقوفهم على مؤدّى مقولته ، هم المعتزلة من العامّة ، فهذا القاضي عبد الجبّار يقول : وأما هشام بن الحكم وغيره من المجسّمة ! فإنّهم يجوّزون أن يُرى في الحقيقة ويلمس . المغني في العدل والتوحيد (٤ / ١٣٩) .
مع أنّ عبد الجبّار نفسه اعترف بأنّ معاني الشيء ، والموجود ، والقائم بنفسه ، لا تؤدّي إلى التجسيم ، ولا تلازم القول بالرؤية ، المغني (٤ / ١٨٠) وقد أثبتنا في مقالنا المذكور أنّ هشاماً إنّما عنى بقوله « جسم » أنّه شيء ، موجود ، قائم بنفسه .
هذا ، والقاضي وَغيره يَرَوْنَ ذيل المقولة : « . . . لا كالأجسام » حيث ينفي فيه كلّ شَبَهٍ بالأجسام ، وينفي بذلك كلّ صفةٍ وخصوصية للأجسام عن البارئ ، فكيف ينسبون إلى هشام القول بالرؤية واللمس ؟!
فانظر مقال : مقولة جسم لا كالأجسام ، . . . وخاصّة (ص ٥٠ ـ ٥١) .

(٢٢) في « ن » و « تي » : ما نرويه .
(٢٣) في « مط » : عليهما السلام .
(٢٤) في « ن ، ضا ، تي » : قال : كتبتُ ، بدل « وقد كتب » .
(٢٥) في « ن ، ضا ، تي » : أسأله .
(٢٦) في « مجـ » : تحرز ، بدل « تجوز » .

والمَرْئيّ هَواءٌ ينفذه البَصَر ، فمتى انقطعَ الهواءُ وعدم الضِياءُ ؛ لم تصحّ الرُّؤيَةُ ، وفي وجوب[٢٧] اتّصال الضِياء بين الرائي والمَرْئيّ وجوبُ الأشباه[٢٨] ، والله يتعالىٰ عن الأشباه[٢٩] فَثَبَتَ أَنَّه سُبْحانَهُ لا تَجُوزُ عَلَيْه الرُّؤيَةُ بالأَبْصارِ[٣٠] .

فهذا قَوْلُ أبي الحَسَن عليه السلامُ وحُجَّتُهُ في نَفْيِ الرُّؤيَة ، وعليها اعْتَمَدَ جَميعُ[٣١] من نَفىٰ الرُّؤيَةَ من المُتَكلِّمينَ .

وكذلك الخَبَرُ المَرْويّ عن الرضا عليه السلام[٣٢] .

وثُبُوْتُه مَعَ نظائره في كتابَيَّ المُقَدَّم ذكرهما ، يغني[٣٣] عن

(٢٧) في « مج » : وجود ، بدل « وجوب » .
(٢٨) كذا في « مط » ، لكن في النسخ : الاشتباه .
(٢٩) في « ن » و « ضا » : الاشتباه .
(٣٠) الحديث رواه الكليني في الكافي ، كتاب التوحيد ، باب في إبطال الرؤية ، الحديث (٤) ، وانظر بحار الأنوار (٤ / ٣٤ - ٣٦) .
(٣١) في « ن ، ضا ، تي » : كلّ ، بدل « جميع » .
(٣٢) وردت عن الإمام الرضا عليّ بن موسى عليه السلام أحاديث عديدة في نفي الرؤية :
منها : حديث أبي قرّة ، عنه عليه السلام ، في الكافي ، كتاب التوحيد ، باب في إبطال الرؤية ، الحديث (٢) ، ورواه الصدوق في التوحيد ب٨ ح٩ ص ١١١ .
ومنها : حديث سؤال المأمون للرضا عليه السلام حول الرؤية : في التوحيد - للصدوق - الباب (٨) الحديث (٢٤) ص (١٢١) .
ومنها : حديث آخر ، في التوحيد ، للصدوق ، الباب (٨) ح١٣ ص ١١٣ . وانظر - أيضاً - نفس الباب ، الحديث (٢١) ص (١١٧) .
وقد جمع الكليني أحاديث نفي الرؤية في ذلك الباب من كتاب التوحيد من الكافي ، وكذلك الصدوق في التوحيد ، وجمع الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين أحاديث أهل البيت عليهم السلام في نفي الرؤية في كتابه القيّم « كلمة حول الرؤية » (ص ٣٢ - ٣٨) .
(٣٣) في « مج » : غِنىً .

إيـراده[٣٤] في هـذا المكان[٣٥] .

---

(٣٤) في « تي » : أيرادها .

(٣٥) لقد تَبَرّأ الشيعةُ الإماميّةُ من عقيدة التجسيم للبارئ ، فنزّهوه عن كل ما يحدّه ويصفه بصفات الأجسام وخصائصها ، ومنها الرؤية ، لا في الدنيا ، ولا في الآخرة .

فلاحظ : نهج الحقّ ـ للعلاّمة ـ (ص ٤٦ ـ ٤٨) وكشف المراد ، له (ص ٢٩٦ ـ ٢٩٩) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ١٩٥ ـ ١٩٨) .

وقد ألّفَ سماحة الإمام السيّد شرف الدين الموسوي العاملي كتابه الحافل باسم « كلمة حول الرؤية » استوعب فيه جهات البحث عقلاً ونقلاً ، وهو مطبوع منشور .

وألّف السيّد أبو القاسم بن الحسين النقويّ ، القُميّ ، اللكهنوي ، المتوفّى سنة (نيّف وعشر وثلاثمائة) كتباً ثلاثة في نفي الرؤية وهي : « نفي رؤية الله » و «لا تدركه الأبصار » و «إزالة الغَيْن في رؤية العين» باللغة الفارسية ، وهي كلّها مطبوعة في الهند ، كما في الذريعة (١ / ٥٢٩ ـ ٥٨٤) .

أمّا العامة ، فقد خالف الأشاعرة منهم عُقلاء العالم كافّة بادّعائهم غير المعقول ، في باب الرؤية ، إذ حكموا بأنّ الله ـ جلّ وعلا ـ يُرى بالعين المجّردة ، وهذا هو مذهب السلفيّة منهم ، ويسمّون في كتب الفرق بالصفاتية ، وقد صرّح الشهرستاني بأنّ سِمة الصفاتية تطلق على الأشاعرة .

فهذا إمامهـم المتفلسـف الغزّالي يقول في كتابـه : الاقتصاد (ص ٣٠ ـ ٣٥) : إنّ الله ـ سـبحانه وتعالى ـ عندنا مَـرْئِيٌّ ، لوجـوده ، ووجـود ذاتـه ! ثـم اسـتدلّ على جـواز ذلك عقـلاً ، بمسلكين (ص ٣٢ ـ ٣٤) ثم قال في وقوعه شرعاً : فدلّ الشرع على وقوعـه ! وأضـاف :

أمّا « الحشوية » [ويعني السلفيّة من العامّة] فإنّهم لم يتمكّنوا من فهم موجود لا في جهة ،فأثبتوا« الجهة »حتى لزمتهم بالضرورة « الجسميّة » و « التقدير » والاتّصاف بصفات الحدوث .

وأمّـا « المعـتزلة » فإنّهم نفوا الجهة ، وخالفوا قواطع الشرع [!] فهؤلاء تَغَلْـغَلُوا في « التـنزيـه » محترزين عن « التشبيه » فأفرطوا . والحشويّة أثبتوا « الجهةَ » احترازاً عن التعطيل فشبّهوا .

أقول : ولهم في ذلك أقاويل بشعة منكرة ، لا يستسيغها عقل ولا ذوق ، إقرأها في : الـتنبيه والـردّ ، للملطيّ (ص ٩٧ ـ ٩٨ ، ١١٦ ـ ١١٨) وآنـظر : الملل والنحـل ←

→ للشهرستاني (ص ١٠٠ و ٩٢ - ٩٣ من الجزء الاول) ومذاهب الإسلاميّين (١ / ٥٤٨ و ٥٥٤ و ٦١٣) في إثبات الأشعرية و الباقلاّني للرؤية ، وآقرأ ردّ القاضي عبد الجبّار عليهم في مذاهب الإسلاميّين (١ / ٤١٧ - ٤٢٣) .

وقد أشبع الردّ عليهم الشيخ العلاّمة المحقّق محمد زاهد الكوثريّ في تعليقاته القيّمة على : التنبيه والردّ ، للملطيّ .

وفي العَزْم استيعاب الردّ على سخافاتهم وترّهاتهم في هذه المسألة ، في بحث مفصّل ، أعاننا الله على إنجازه ، بمنّه وكرمه ، آمين .



[١٠]

[مـن أحاديـث أهْل البَيْـت عليهم السـلامُ]

[في الوصـيّة بالـورَعِ والعَـمَلِ والشُـكْرِ]

فَـصْلٌ من الحديـث والحكـايات عنـه[١]

[١] أخْبَـرني الشـيخُ أبـو عبـدالله (أدام الله عـزّه)[٢] قال : أَخْبَـرني أبو الحَسـن أحمد بن محـمّد بن الحَسـن بـن[٣] الوليـد ، عن أبيه ، عن سَـعْد بن عَبْـدالله ، عـن أحمد بـن محـمّد بـن عيسىٰ ، عن يُونُـس ابن عَبْد الرحمٰـن ، عـن بَعْـض أصحابه ، عـن خَيْثمة عـن أبي عبـدالله جعفر بن محـمّد عليه السـلام :

قال دَخـلْتُ عليـه أُوَدِّعُـهُ ، وأنَا أُريْـدُ الشُـخُوْصَ عن[٤] المدينة .

فـقـال : أبْلِـغْ مَواليـنـا السـلامَ ، وأَوْصِـهِـمْ بِتَقْوىٰ الله ، والعَمَل

---

(١) في « ن ، ضا ، تي » : الحديث عنه والحكايات .

(٢) ما بين القوسين من « مط » .

(٣) كلمة « بن » لم ترد في « مط » .

(٤) في « مط » و « مج » : إلى ، بدل « عن » وكذا في مستطرفات السرائر (ص ١٩٢) نقلاً عن كتابنا هذا .

الصالح وأَنْ يعُودَ صحيحُهُمْ مَرِيضَهُمْ ، وَلْيَعُدْ غَنِيُّهُمْ على فَقيرِهِمْ ، وأَنْ يَشْهَدَ حَيُّهُمْ جَنازَةَ مَيِّتِهم ، وأَنْ يتلاقوا[٥] في بيوتهم ، وأَنْ يتفاوضوا[٦] علم الدين ؛ فإِنَّ في ذلك حياةً لأمرنا رَحِمَ الله عَبْداً أَحْيَىٰ أَمْرَنا .

وَأَعْلِمْهُم ـ يا خَيْثَمَةُ ـ أَنَّا لا نُغْني[٧] عَنْهُم من الله شَيْئاً ، إلاّ بالعَمَلِ[٨] الصالح ؛ فإِنَّ ولايتنا لا تُنالُ إلاّ بالورع ، وإِنَّ أَشَدَّ الناس عذاباً يوم القيامَة مَنْ وَصَفَ عَدْلاً ثمَّ خالَفَهُ إلى غَيْرِهِ[٩] .

---

(٥) في « مط » : يلاقوا .

(٦) في « مط » : وليتفاوضوا .

(٧) في « مط » : أنّه لا يغني .

(٨) في « مط » و « مج » . إلاّ العملُ ، وكذلك في المستطرفات .

(٩) في « ن » : لغيره .

والحديث رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر (ص ١٦٢ ـ ١٦٣) من كتاب العيون والمحاسن ، للمفيد .

ونقل في الاختصاص ـ المنسوب إلى المفيد ـ (ص ٢٩) عن إبراهيم بن عمر اليمانيّ ، عن عبد الأعلىٰ مولى آل سام ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سمعته يقول لخيثمة : يا خيثمة . . . إلى قوله عليه السلام : « رحم الله من أحيى أمرنا » .

وخرّجه محقّقهُ عن الكافي (٢ / ١٧٥) والطوسي في مجالسه (أمالي الطوسي) (ص ٨٤) الطبعة الحجريّة .

وفي بعض المصادر أنّ خيثمة الجعفيّ رواه عن أبي جعفر عليه السلام كما في كتاب جعفر ابن شريح الحضرمي ، المطبوع في الأصول الستّة عشر (ص ٧٩) وكتاب الغايات للرازي (ص ٩٩) مثله .

وأسند الشيخ الطوسي في أماليه (١ / ٣٨٠) هذا الحديث إلى الرضا عليه السلام أنّه قال لخيثمة ، باختلاف ، ونقله الديلمي في أعلام الدين (ص ٨٣ ـ ٨٤) .

ولاحظ : فقه الرضا عليه السلام ص ٣٥٦ ، وقرب الإسناد (ص ١٦) ووسائل الشيعة ، كتاب الحجّ ، أبواب المزار ، تسلسل (١٩٨٧٢) .

[٢] - (أَخْبَرني الشيخُ الإمامُ[١٠] أبو عبدالله ، أدام الله عِزَّهُ : قال : أَخْبَرني)[١١] أبو الحَسن أَحْمد بن محمّد ، عن أبيه ، عن سَعْد ابن عَبْدالله ، عن أحْمَدَ بن محمّد بن عيسىٰ ، عن يونُس بن عَبْد الرحمن ، عن كثير بن[١٢] عَلْقَمَة ، قال : قُلتُ لأبي عَبْدالله عليه السلامُ : أَوْصِني .

فقال : أَوْصِيْكَ بتَقْوىٰ الله ، والوَرَع ، والعِبادة ، وطُوْل السُجُود، وأداءِ الأَمانَة ، وصِدْق الحديث ، وحُسْنِ الجِوارِ ، فَبِهذا جاءِنا محمّد صلّى الله عليه وآله .

صِلُوا[١٣] عشائِرَكُم ، وَعُوْدُوا مَرْضاكُم ، واحضروا جَنائزكم[١٤] .

وكُونوا لَنا زَيْناً ، ولا تكونوا عَلَيْنا[١٥] شَيْناً ، حَبِّبُونا إلى الناس، ولا تُبَغِّضُونا إليهِمْ ، جُرُّوا إِلينا كُلَّ مَودَّةٍ ، وادفعوا عنّا كُلَّ قبيحٍ[١٦] .

فما قِيْلَ فِيْنا من خَيْرٍ ؛ فَنَحْنُ أَهْلُهُ ، وما قِيْلَ فِيْنا من شَرٍّ فوالله ؛ ما نَحْنُ كذلك .

لَنا حَقٌّ في كِتاب الله ، وقَرابَةٌ من رَسُولِ الله صلّى الله عليه وآله

---

(١٠) كلمة « الإمام » من « مج » .

(١١) ما بين القوسين من « مط » و « مج » وفي النسخ بدلها : قال الشيخ : وأخبرني .

(١٢) في « تي » عن علقمة ، بدل : « بن علقمة » .

(١٣) زاد في « مط » : في ، وكذا في نسخة من المستطرفات .

(١٤) كذا في « مط » و « مج » وفي النسخ : جنائزهم .

(١٥) في « مط » : لنا .

(١٦) في « مط » و « مج » : كلّ شرّ ، وكذا في المستطرفات .

وسلّم ، وولادةٌ طَيّبةٌ .

فهكذا فقولوا[١٧] .

[٣] - وبهذا الإسناد : عن الحَلَبيّ ، عن حُمَيْد بن المُثَنّىٰ ، عن يَزِيْد بن خَلِيْفَة ، قال :

قال لنا أبو عبدالله عليه السلام - ونحن عنده - : نَظَرْتُم - والله - حَيْثُ نَظَرَ الله ، واخْتَرْتُم مَن آخْتارَ الله ، أَخَذَ الناسُ يَميناً وشمالاً ، وقَصَدْتُم قَصْدَ مُحَمَّدٍ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

أَنْتُم - والله - على المَحَجَّةِ البَيْضاءِ ، فأعِيْنُوا على ذلك بِوَرَعٍ واجتهادٍ[١٨] .

فَلمّا أردنا أنْ نَخْرُج (من عنده)[١٩] قال : ما على أحدكم إذا عَرَّفَهُ الله بهذا الأمر[٢٠] أنْ لا يَعْرِفَهُ الناسُ به[٢١] .

إنَّهُ مَنْ عَمِلَ للناسِ ؛ كان ثوابُهُ على الناسِ ،ومَنْ عَمِلَ لله ؛ كان ثوابه على الله تعالى[٢٢] .

---

(١٧) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٣) عن العيون والمحاسن ، للمفيد ، ومثله متناً وسنداً في بشارة المصطفى (ص ٢٢٢) الطبعة الثانية .

وقريب منه في صفات الشيعة للصدوق عن الصادق عليه السلام ، الحديث (٣٩) .

(١٨) كلمة « واجتهاد » من « ن » و « ضا » فقط .

(١٩) ما بين القوسين من « ن » فقط .

(٢٠) كلمة « الأمر » ليست في « ن » ولا في « تي » .

(٢١) كلمة « به » لم ترد في « تي » .

(٢٢) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ٣ - ١٦٤) وأورد البرقي في المحاسن (ص ١٤٨) صدره بسنده عن أبيه ، عن النضر ، عن يحيى الحلبي ، عن أبي المغرا - وهو ←

[٤] ـ وقال : قال الحَسَنُ (بنُ عليّ)[٢٣] عليه السلام لرجُلٍ : يا هذا ، لا تُجاهِد الطَلَبَ جِهادَ المُغالب ، ولا تتّكِل على القَدَرِ اتّكالَ المُسْتَسْلِم ؛ فإنَّ ابْتِغاءَ الفَضْلِ من السُّنَّةِ ، والإجْمال في الطَلَبِ من العِفَّةِ[٢٤] ، ولَيْسَت العِفَّةُ بدافِعَةٍ رِزْقاً ، ولا الحِرْصُ بجالبٍ فَضْلاً ، فإنَّ الرِزْقَ مَقْسُومٌ ، والأَجَلَ مَوْقُوتٌ[٢٥] واسْتِعْمالُ الحِرْصِ يُوْرِثُ المأثَم[٢٦] .

[٥] ـ قالَ : وأَتىٰ رَجُلٌ أبا عبدالله عليه السلامُ ؛ فقالَ : يابن رَسُولِ الله ، أَوْصِني .

فقالَ لَهُ : لا يَفْقِدُكَ الله[٢٧] حَيْثُ أَمَرَكَ ،ولا يراكَ[٢٨] حَيْثُ نهاك .

فقالَ لَهُ : زِدْني .

فقالَ : لا أجِدُ مَزِيْداً[٢٩] .

← حميد بن المثنّى ـ .

وذكره في بشارة المصطفى (ص ٢٢٢) ذيل الحديث الثاني وبسنده .

(٢٣) ما بين القوسين لم يرد في « ن » ولا في « تي » .

(٢٤) في « ضا » : الفقه ، هنا وفي الجملة التالية : وليس الفقهُ ، بدل « العفّة » في الموضعين .

(٢٥) في « ن » : موقوف ، بدل « موقوت » وكذلك في بشارة المصطفىٰ .

(٢٦) في « مج » : المآثِم .

والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) وفي تحف العقول (ص ٢٣٣) عن الحسن عليه السلام ، وفي التمحيص لابن همّام (ص ٥٢) ح (٩٨) وذكره في بشارة المصطفىٰ ، في ذيل الحديث الثاني السالف .

(٢٧) زاد في « ن » : كلمة : « من » .

(٢٨) زاد في « ن » كلمة : « من » .

(٢٩) كلمة « مزيداً » وردت في « ن » فقط .

والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ونقله في بشارة المصطفى في ذيل ←

[٦] ـ قال : وقالَ الباقِرُ عليه السلامُ : ما أَنْعَمَ الله على عَبْدٍ نِعْمةً فشكرها بِقَلْبِهِ ؛ إلّا اسْتَوْجَبَ المزيد[٣٠] قَبْلَ أنْ يُظْهِرَ شُكْرَهُ على لسانه[٣١] .

[٧] ـ قالَ : وقالَ أبو عبدالله عليه السلامُ ـ في أدَبِهِ لأصْحابِهِ ـ: مَنْ قَصُرَت يده عن المُكافاة[٣٢] فَلْيَطُلْ لِسانُهُ بالشُكْرِ[٣٣] .

[٨] ـ قالَ : وقالَ عليه السلام : من حقّ الشُكْرِ لله على نِعَمِهِ[٣٤] أَنْ يُشْكَرَ مَنْ أجْرىٰ تلك النِعْمة على يده[٣٥] .

[٩] ـ قالَ : وقالَ سَلْمانُ رحمة الله عليه[٣٦] : أَوْصاني خليلي رسُولُ الله صلّى الله عليه وآله بِسَبْعٍ ، لا أَدَعُهنَّ على حالٍ : أَنْ أَنْظُرَ إلى مَنْ هُوَ دُوني ، ولا أَنْظُرَ إلى مَنْ هُوَ فَوْقي ، وأَنْ أُحِبَّ الفُقراءَ وأَدْنُوَ منهم ، وأَنْ أَقولَ[٣٧] الحقَّ ـ وإنْ كانَ مُرّاً ـ وأَنْ أَصِلَ رحمي ـ وإنْ كانَتْ مُدْبِرةً ـ وأَنْ لا أَسْأَلَ الناسَ شيئاً ، وأَوْصاني : أَنْ أُكْثِرَ من قول : « لا

← الحديث الثاني وبسنده .

(٣٠) زاد في « مط » و « مج » كلمة : بها .

(٣١) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) وذكره في بشارةالمصطفى في ذيل الحديث الثاني ، وبسنده .

(٣٢) في « مط » و « مج » : بالمكافاة .

(٣٣) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه في بشارة المصطفى ، بذيل الحديث الثاني وبسنده .

(٣٤) في « مط » و « مج » : تعالى ، بدل (على نعمه) .

(٣٥) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه في بشارة المصطفى (ص ٢٢) ذيل الحديث الثاني ، وبسنده .

(٣٦) في « مط » : رضي الله عنه .

(٣٧) في « ن » و « ضا » و « تي » : وأرى قول الحقّ .

حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله » فإنّها كَنْزٌ من كُنُوز الجَنَّةِ(٣٨) .

[١٠] ـ قالَ : وقال أبو عبدالله عليه السلام : قالَ رَجُلٌ لِأبي : مَنْ أَعْظَمُ الناس في الدُنْيا قَدْراً ؟

فقالَ : مَنْ لَمْ تجعل الدنيا لِنَفْسِهِ في نَفْسِهِ خَطَراً(٣٩) .

[١١] ـ وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : ثلاثَةٌ من مكارم الأَخْلاق : إعْطاءُ مَنْ حَرَمَكَ ، وصِلَةُ مَنْ قَطَعَكَ ، والعَفْوُ عَمَّنْ ظَلَمَكَ(٤٠) .

[١٢] ـ أخْبَرَني الشيخُ أبو عبدالله ، قال : أخْبَرَني(٤١) أبو الحَسَن أَحْمد بن محمّد بن الحَسَن ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحْمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن يونُس بن عبد الرحمن ، عن صفوان(٤٢) ، عن مَنْصور بن حازِم(٤٣) ، عن أبي حَمْزَةَ الثُمالِيّ ، عن عليّ

---

(٣٨) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه البرقي في المحاسن (١ / ١١) ح (٣٤) عن سلمان .

(٣٩) في « ن » و « ضا » : من لم يجعل الدنيا خطراً ، وفي « تي » : من لم يجعل للدنيا خطراً . والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٥) .

(٤٠) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٥) .
وقد جاء في حديث عن الصادق عليه السلام ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، أنّه قال ـ في خطبةٍ ـ : ألا أُخبركم بخير خلائق الدنيا والآخرة ؟وذكر قريباً من الحديث ، رواه في كتاب الزهد ،للأهوازي (ص ١٥) ،وأنظر تحف العقول (ص ٤٥) و (ص ٢٩٣) .

(٤١) في « ن » و « تي » : قال الشيخ المفيد : أخبرني .

(٤٢) اسم « صفوان » ساقط من « ضا » .

(٤٣) في « ن » : منصور بن أبي حازم .

ابن الحُسَيْن عليه السلام ، قال :

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : ثلاثٌ مُنْجياتٌ ، وثلاثٌ مُهْلِكاتٌ :

فأمّا المُنْجيات : فَخَوْفُ الله في السِرّ والعَلانِيَةِ ، والعَدْلُ في الغَضَبِ (والرضا)[٤٤] والقَصْدُ في الغِنىٰ والفقر .

وأَمّا المُهْلِكاتُ : فَشُحٌّ مُطاعٌ ، وهَوىً مُتَّبَعٌ ، وإِعْجابُ المَرْءِ بِنَفْسِه[٤٥] .

[انتهى الكتاب][٤٦]

---

(٤٤) ما بين القوسين ليس في « تي » .

(٤٥) الحديث ، رواه الحسين الأهوازي في الزهد (ص ٦٨) عن ابن أبي عمير ، عن منصور ، عن يونس ، عن المنهال ، مثله .
وروى الدولابي في الكنى (١ / ١٥١) عن أنس ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، مثله .
وأورد المهلكات : البرقي في المحاسن (٣ / ٣ و ٤ / ٤) عن الصادق أو السجاد عليهما السلام ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم .
وكذا في وصيّة النبيّ لعليّ عليهما السلام في كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه (٤ / ٢٦٠) رقم (٨٢٤) .

(٤٦) وقد فرغتُ من التعليق على هذا الكتاب ، ومراجعته للمرّة الثانية ، منتصف ليلة الأربعاء ، غرّة شعبان المعظّم ، سنة اثنتي عشر وأربعمائة وألف للهجرة النبويّة المكرّمة ، بمدينة قم المقدّسة .
وأستغفر الله العظيم ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العليّ العظيم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

وكَتَبَ
السيّد محمّد رضا الحسينيّ
الجلاليّ

الفهـارس

[مرتّبـةً علىٰ أرقام الصفحـات]



١ ـ الآيات الكريمـة

الآيـات وأرقامهـا	الصفحـات
السـور وأرقامهـا	
سـورة البقـرة (٢)	
﴿ لا يُحيطـونَ بشيءٍ مـن علمه إلاّ بما شاء ﴾ : ٢٥٥	٥١
سـورة النسـاء (٤)	
﴿ أنـزله بِعلمـه ﴾ : ١٦٦	٥١
سـورة الأنعـام (٦)	
﴿ مـن جاء بالحسنـة فله عشر أمثالـها، ومن جاء بالسيّئة فلا يُجزىٰ إلاّ مثلهـا ﴾ : ١٦٠	
سـورة هـود (١١)	
﴿ إنّ الحسـنات يذهبن السيّئـات. . . ﴾ : ١١٤	٦٥
سـورة يوسـف (١٢)	
﴿ ولا نُضيع أجر المحسنين ﴾ : ٥٦	٦٤

٢ ـ الأحاديـث لشريفـة

٣ ـ الكتب والمؤلفات

٤ - الفِرَق والطـوائف

٥ ـ الأعلام

٦ ـ المواضع والبلدان

٧ ـ المصطلحات والألفاظ الخاصّة

التقليـد ٢١
تقوىٰ الله ٩٣
التنزيـه ٨٦، ٨٨
التوحيـد ١٥، ١٦، ٥٦، ٧٤، ٧٨، ٨٥، ٨٦

٨ ـ المصادر والمراجع

١ ـ الاختصاص ، المنسوب إلى الشيخ المفيد ، تصحيح علي أكبر الغفاري منشورات جماعة المدرّسين ـ قم .

٢ ـ الاعتصام ، للشاطبي .

٣ ـ الأُصول الستّة عشر ، لعدّة من المحدّثين القدماء ، تقديم الشيخ حسن المصطفوي ، طهران ١٣٧١ هـ .

٤ ـ أصل الشيعة وأُصولها ، للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء .

٥ ـ أعلام الدين ، للديلمي الحسن بن أبي الحسن ، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم .

٦ ـ الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزّالي ، محمد أبي حامد (ت ٥٠٥) الطبعة الأُولى ، نشر مكتبة الحسين عليه السلام مطبعة حجازي ـ القاهرة .

٧ ـ أمالي الطوسي ، للشيخ محمد بن الحسن أبي جعفر (ت ٤٦٠) مطبعة النعمان ـ النجف ١٣٨٧ هـ .

٨ ـ أوائل المقالات في المذاهب المختارات ، للشيخ المفيد ، تقديم شيخ الإسلام الزنجاني ، المطبعة الحيدرية ، النجف ١٣٩٣ هـ .

٩ ـ الإيضاح ، للشيخ الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري (ت ٢٦٠) تحقيق السيّد جلال الدين المحدّث ، مطبعة دانشكاه طهران ١٤٠٣ هـ .

١٠ ـ بحار الأنوار ، للشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١٠) الطبعة الحديثة ـ طهران .

١١ ـ بشـارة المصطفى لشيعة المرتضى ، لمحمد بن أبي القاسم الطبري ، الطبعة الثالثة ـ المطبعة الحيدرية ١٣٨٣ هـ .

١٢ ـ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣) مطبعة السعادة ، مصر ١٣٦٨ .

١٣ ـ تاريخ الجهميّة والمعتزلة للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ .

١٤ ـ تاريخ الفرق الإسلامية ، لمحمّد ابي زهرة الجزء الأول ، دار الفكر العربي ، ١٩٧١ م .

١٥ ـ تثبيت دلائل النبوّة ، للقاضي عبد الجبّار .

١٦ ـ تراثنا ، مجلّة فصلية تصدّرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم .

١٧ ـ تصحيح الاعتقاد (شرح اعتقادات الصدوق) للشيخ المفيد ، تقديم السيّد هبة الدين الشهرستاني ، المطبعة الحيدرية ـ النجف .

١٨ ـ التعريفات ، للسيد علي بن محمد الشريف الجرجاني ، الطبعة الأولى المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .

١٩ ـ تلبيس إبليس (أو نقد العلم والعلماء) لابن الجوزي عبد الرحمن ، إدارة الطباعة المنيريّة ـ القاهرة .

٢٠ ـ تلخيص المحصّل ، للشيخ المحقّق نصير الدين الطوسي .

٢١ ـ التنبيه والردّ ، للملطي محمد بن أحمد (ت ٣٧٧) تعليق وتعقيب الشيخ محمد زاهد الكوثريّ ، طبع المثنى ١٣٨٨ .

٢٢ ـ تنزيه الأنبياء ، للسيّد الشريف المرتضىٰ ، مطبوع مكرّراً .

٢٣ ـ التوحيد ، للصدوق أبي جعفر ، محمد بن عليّ القمي (ت ٣٨١) مكتبة الصدوق ـ طهران ١٣٩٨

٢٤ ـ التمحيص ، لابن همّام محمد أبي علي الإسكافي تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام ، قم ١٤٠٤ .

٢٥ ـ تحف العقول عن آل الرسول ، للشيخ الحسن بن علي بن أبي شعبة الحرّاني ، صحّحه عليّ أكبر الغفّاري ، طبع جماعة المدرّسين ، قم ١٤٠٤ .
٢٦ ـ حجّيّة السُنّة ، للشيخ عبد الغني عبد الخالق ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار القرآن الكريم ـ بيروت ١٤٠٧ هـ .
٢٧ ـ الحدود ، لابن سينا ، حقّقته امليه جواشون ، نشر سروش ـ طهران ١٩٨٧ م .
٢٨ ـ دليل المخطوطات للسيد أحمد الحسيني ، الجزء الأول ، مطبعة مهراستوار ـ قم .
٢٩ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، للشيخ آغا بزرك الطهراني ، الطبعة الأُولى ، النجف وطهران .
٣٠ ـ رجال النجاشي ، تحقيق السيد موسى الزنجاني الشبيريّ ، نشر جماعة المدرّسين ، قم ١٤٠٧ هـ .
٣١ ـ رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام ، لأبي الحسن الأشعري ، طبع في مذاهب الإسلاميّين ، للبدوي (١ / ١٥) .
٣٢ ـ روضة الناظر وجنّة المناظر ، لابن قدامة المقدسي عبدالله بن أحمد (ت ٦٣٠) دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠١ هـ .
٣٣ ـ الزهد ، للحسين بن سعيد الأهوازي ، تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام ، قم ١٤٠٤ هـ .
٣٤ ـ شرح الأُصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبّار المعتزلي .
٣٥ ـ شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد ، الطبعة الأُولى مصر ـ ٤ ـ أجزاء .
٣٦ ـ الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة ، للسيّد هاشم معروف الحسني ـ دار النشر للجامعيّين ـ بيروت .
٣٧ ـ صفات الشيعة ، للصدوق القمّي ، مطبوع مع كتاب عليّ والشيعة للشيخ نجم الدين العسكريّ ، في مطبعة الآداب ـ النجف .

٣٨ ـ عدّة رسائل للشيخ المفيد ، مكتبة المفيد ـ قم .
٣٩ ـ عقائد الإمامية ، للشيخ محمد رضا المظفّر ، مطبوع مكرّراً .
٤٠ ـ الغايات ، للرازي القمي ، طبع ضمن (جامع الأحاديث) له ـ طهران المكتبة الإسلامية .
٤١ ـ فرهنك معين ، للدكتور محمّد معين ، منشورات أمير كبير ، الطبعة الرابعة ـ طهران ١٣٦٠ هـ .
٤٢ ـ الفصل في الملل والنحل ، لابن حزم الأندلسي، الطبعة الأُولى ـ مصر .
٤٣ ـ الفصول المختارة من العيون والمحاسن ، جمع السيّد الشريف المرتضى من أمالي الشيخ المفيد ، الطبعة الرابعة ـ مكتبة الداوري ـ قم ١٣٩٦ هـ .
٤٤ ـ الفهرست للطوسي ، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ .
٤٥ ـ الفهرست ، للنديم ، تحقيق رضا تجدّد ، طهران ١٣٩١ هـ .
٤٦ ـ القرآن محاولة لفهم عصريّ ، الدكتور مصطفى محمود ، مصر .
٤٧ ـ الكنى والأسماء ، للدولابي ـ دائرة المعارف ـ حيدر آباد ـ الهند .
٤٨ ـ الكافي ، للكليني أبي جعفر ، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩) دار الكتب العلمية ، والمكتبة الإسلامية ـ طهران .
٤٩ ـ كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد ، للعلاّمة الحلّي ، تحقيق الشيخ حسن زاده آملي ، جماعة المدرّسين ـ قم ١٤٠٨ هـ .
٥٠ ـ كلمة حول الرؤية ، للسيد عبد الحسين شرف الدين العاملي ، دار النعمان ـ النجف ١٣٨٧ هـ .
٥١ ـ المحاسن ، للبرقي أحمد بن محمد بن خالد ، تصحيح جلال الدين المحدّث الأُرمويّ ، دار الكتب الإسلاميّة ـ قم .
٥٢ ـ المسائل الساروية ، للشيخ المفيد ، طبع ضمن عدّة رسائل للشيخ المفيد ، مكتبة المفيد ـ قم .
٥٣ ـ مذاهب الإسلاميّين ، للدكتور عبد الرحمن البدوي ، دار العلم

للملايين ، بيروت ١٩٧١ .

٥٤ ـ مستطرفات السرائر ، للشيخ محمد بن أحمد ابن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨) تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام ـ قم ١٤٠٨ هـ .

٥٥ ـ مسند شمس الأخبار ، لعلي بن حميد القرشي ، مكتبة اليمن الكبرى ، صنعاء ١٤٠٧ هـ .

٥٦ ـ مقالات الإسلاميّين ، لأبي الحسن الأشعريّ ، علي بن إسماعيل (ت٣٣٠) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة ، مصر ١٣٦٩هـ .

٥٧ ـ المقالات والفرق ، للشيخ سعد بن عبدالله القمي الأشعري ، صحّحه دكتور محمد جواد مشكور ـ مطبعة حيدري ـ طهران ١٩٦٣ م .

٥٨ ـ مقولة جسم لا كالأجسام ، بين موقف هشام ، ومواقف سائر أهل الكلام ، للسيد محمد رضا الحسيني الجلالي ، مقال نشر في مجلّة « تراثنا » الفصلية ، العدد (١٩) .

٥٩ ـ الملل والنحل ، للشهرستاني ، تحقيق عبد العزيز الوكيل ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

٦٠ ـ مناهج الاجتهاد في الإسلام ، للدكتور محمد سلام مدكور ، الطبعة الأُولى ١٣٩٣ هـ .

٦١ ـ كتاب من لا يحضره الفقيه ، للشيخ الصدوق القميّ ، دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ الطبعة الخامسة ـ ١٣٩٠ هـ .

٦٢ ـ نهج الحقّ وكشف الصدق ، للعلاّمة الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي (ت ٧٢٦) علّق عليه عين الحسني الأُرمويّ دار الهجرة ـ قم .

٦٣ ـ الهدى إلى دين المصطفى ، للحجّة الشيخ محمد جواد البلاغي ، الطبعة الثانية ـ دار الكتب الإسلامية ، قم .

٦٤ ـ وفيات الأعيان ، لابن خلّكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، منشورات الرضي ـ قم ١٤٠٤ هـ .

٦٥ ـ التوحيد والتثليث ، للحجّة الشيخ محمد جواد البلاغي ، الطبعة الثانية ،

دار قائم آل محمّد عجّل الله تعالى فرجه الشريف ، قم ١٤١١ هـ .
٦٦ ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ، لآدم متز.
٦٧ ـ الرسائل العشر . للشيخ الطوسي . ط جماعة المدرسين ـ قم .
٦٨ ـ تاريخ المذاهب الإسلامية لابي زهرة ، طبع مصر.
٦٩ ـ خاندان نوبختي ، عباس إقبال ، كتابخانه طهوري ـ طهران .
٧٠ ـ المنية والأمل ـ طبقات المعتزلة ـ لابن المرتضىٰ .
٧١ ـ عدّة الاصول للطوسي ، تحقيق الشيخ مهدي نجف ، مؤسسة آل البيت (ع) ـ قم .
٧٢ ـ تاريـخ الفـرق الإسلامية ، للغرابي ، طبع القاهرة .
٧٣ ـ هداية الأبرار إلىٰ طريق الأئمة الأطهار ، للكركـي .
٧٤ ـ منهاج السُنّـة لابن تيميـة الحراني الحنبلي، طبـع بولاق .
٧٥ ـ أنديشه هاى كلامى شيخ مفيد ، تأليف مارتيـن مكدرمـوت ، ترجمـة أحمد آرام ، طبع طهـران .

٩ ـ فهرس المحتوىٰ

[نهاية الكتاب]

سُبْحانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّة عمّا يصفون ، وسلامٌ على المرسلين ، والحمد لله ربِّ العالَمين